الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت.
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:
- شعشوع سعاد
- حلاي جويدة

تحت إشراف الأستاذ:
- د. بن شيخ عبد الرحمان

لجنة المناقشة
- الأستاذ: زيان موسى مسعود رئيسا
- الأستاذ: بن شيخ عبد الرحمان مشرفا
- الأستاذ: بن سالم محمد عبد الرؤوف ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/2017

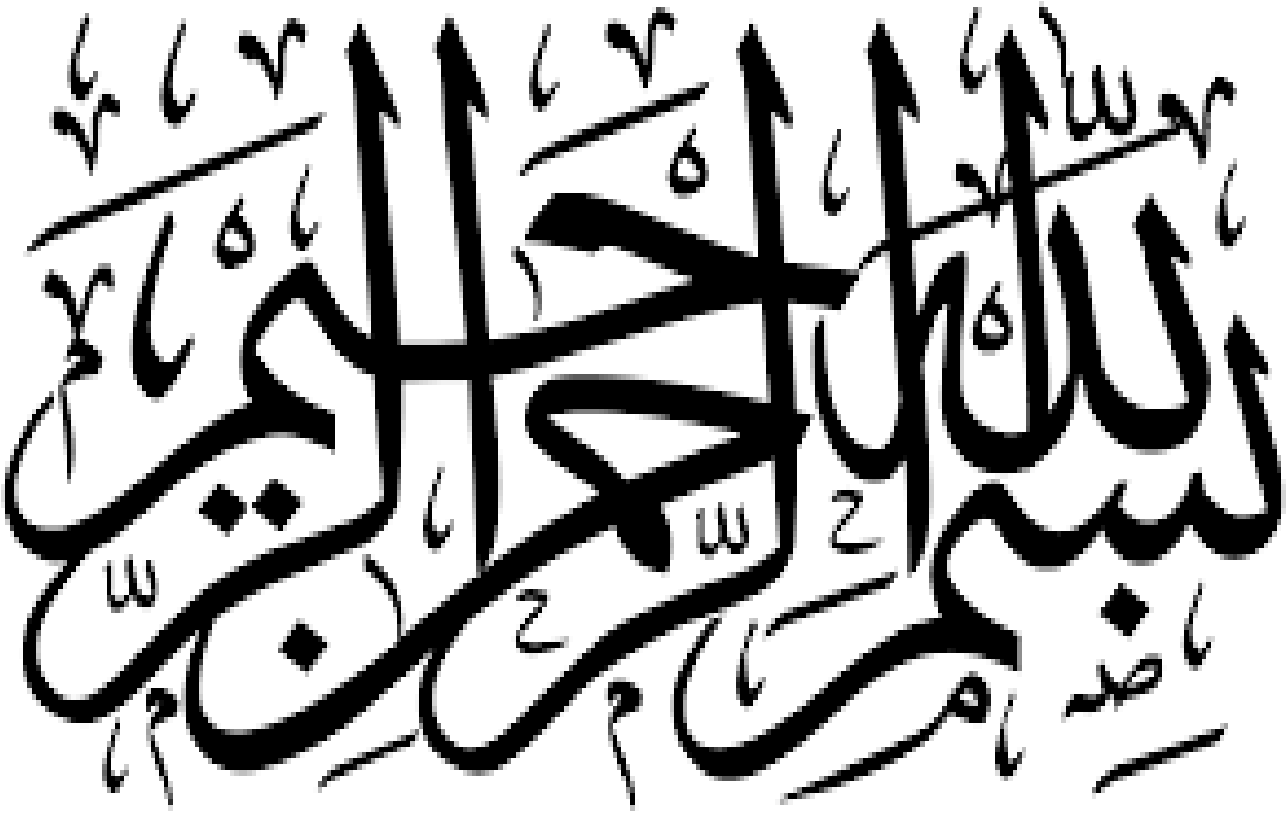

تشكرات

أشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذين منحنا إياهما طيلة هذا المشوار ليتجسد جهدنا في هذا العمل الذي أتأن أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

وإنطلاقا من قول الرسول الله صلى الله عليه و سلم "....من صنع إليكم معروفا فكافؤه،فإن لم تجدوا ما تكافؤه به،فأدعو لهم حتى ترو أنكم كافئتموه...."

ثم نتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ المشرف "بن شيخ عبد الرحمان "الذي تكرم بقبول الإشراف،وكان طيلة مدة الإشراف أخا ومعلما متواضعا بتوجيهاته ونصائحه القيمة،بارك الله فيه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلو وتحملو عناء قرائتها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر إستفادة من الدراسة.

والشكر موصول إلى رئيس الوكالة saa تيسمسيلت السيد "عبد الرحمان باشا" وكل العاملين معه.

وكل الشكر والتقدير لكل أساتذة معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دون إستثناء.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

وقبل وبعد فالشكر لله الحمد في الأولى والأخير.

إهداء

بصمت قلبي الذي يهمس ولا يتكلم وبشعار المحبة و التجارب
أهدي ثمرة عملي هذا إلى من أشرقت شمس فضلها ومن بحر حنانها ارتويت برداء عاطفتها وبفضل دعواتها اشق طريقي نحو النجاح،والى واحة الإحسان و أية الرحمان،إلى فيض الحنان والسند طيلة الزمان إلى منبع الأمن و الأمان، أمي الغالية- حفظها الله-
إلى خير العون و السند إلى كبير المدد وروح السؤدود إلى مثلي الأعلى و هرمي في الحياة،وكان نبراس طيلة درب دراستي إلى من بوجوده يغنيني و غيابه يؤلمني.... أبي العزيز–حفظه الله-
إلى من تذوقت معهم طعم الحياة إلى إخوتي
دليلة، زينة، زهية، مصطفى، مؤمن، عبد اللطيف.
إلى أزواج إخوتي أطال الله في عمرهم وإلى البراعم ياسين،سراج عبد النور،إلياس عبد الصمد، أنس ريان أطال الله في أعمارهم و إلى كل أفراد العائلة وإلى كل الأصدقاء الذين قضيت معهم جل أيام الجامعة.
وإلى من ساعدني في كتابة هذه المذكرة زميلتي التي جدت و اجتهدت لإنجاز هذا العمل: سعاد

إلى من علمني منذ نعومت أظافري و خاصة إلى الأستاذ بن شيخ عبد الرحمان.
إلى كل من حملهم قلبي و نستهم ذاكرتي....

جويدة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وخلاصة عملي إلى مصدر فخري وإعتزازي إلى من كان القدوة في الصبر و العطاء إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمره إلى:

والدي العزيز

إلى من تحملت هموم الدنيا ومآسيها لتصنع بسمة عظمت معانيها إلى من قال فيها رسول الله(ص)"الجنة تحت أقدام الأمهات" إلى أحن قلب في الوجود إلى:

أمي الغالية

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد إلى الشمعة المتقدمة التي تنير حياتي إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة إلى:

أختي فتيحة

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة وأحببتهم حتى الممات إلى إخوتي الأعزاء

عبد القادر، فاطيمة، الزهرة، مسعودة

دون أن أنسى أزواجهم مني كل المحبة والتقدير
إلى من أرى التفائل في عيونهم والسعادة في ضحكتهم إلى بهجة البيت إلى: أولاد أخواتي سندس، تقوى نور الإيمان، هبة الرحمان، رتاج، غفران، دعاء، حمزة، يونس إسلام، خليل إبراهيم.
إلى رفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب إلى من رافقتني وسارت معي الدرب خطوة بخطوة إلى جويدة
إلى أحبتي ما دامت الحياة صفحات دربها الإخلاص والوفاء
إلى كل الأهل والأقارب وزملائي إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي له مني كل الحب والإحرام

جويدة

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر حيث تم إستعراض لماهية التدقيق الداخلي وبيان أهميته وأهدافه وأنواعه والمعايير التي تستند إليها ومن ثم تحديد المفاهيم العامة حول إدارة المخاطر و المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وأساليب مواجهتها ومن ثم التطرق إلى دور المدقق في إدارة المخاطر.

ولتعزيز هذا التصور تم إجراء دراسة حالة في شركة الوطنية للتأمين حيث توصلنا إلى أن المدقق الداخلي له دور كبير في الحد من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي،إدارة المخاطر و إدارة المخاطر في شركات التأمين.

Résume:

Revue de l'audit interne, son importance, ses objectifs, types et critères, et les concepts généraux de gestion des risques et des risques auxquels sont confrontées les compagnies d'assurance et les méthodes de traitement, puis le rôle de l'auditeur dans la gestion des risques.

Pour renforcer cette perception, une étude de cas a été menée à Wataniya Insurance, où nous avons conclu que l'auditeur interne joue un rôle important dans la réduction des risques.

Mots clés: Audit interne, gestion des risques et gestion des risques dans une compagnie d'assurance.

الفهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الشكر والتقدير

الإهداء
الملخص VII
فهرس المحتويات XII
قائمة الجداول XVI-X
قائمة الأشكال XVII
مقدمة أ- ز
الفصل الأول: التدقيق الداخلي 01
تمهيد 02
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق 03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق 03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق 05
المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق 07
المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي 14
المطلب الأول:ماهية التدقيق الداخلي 14
المطلب الثاني:أهمية وأهداف التدقيق الداخلي 17
المطلب الثالث:خدمات التدقيق الداخلي 18
المبحث الثالث:آليات التدقيق الداخلي 20
المطلب الأول:أنواع التدقيق الداخلي 20
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي 21
المطلب الثالث:مراحل عملية التقيق الداخلي 23
خلاصة الفصل 27
الفصل الثاني:إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي 28
تمهيد 29
المبحث الأول:عموميات حول إدارة المخاطر 30
المطلب الأول:ماهية إدارة المخاطر 30
المطلب الثاني:أهداف إدارة المخاطر 31
المطلب الثالث:أساليب ووسائل إدارة المخاطر 33
المبحث الثاني:إدارة المخاطر في شركات التأمين 35
المطلب الأول:منهج عمل إدارة المخاطر 35
المطلب الثاني: المخاطر التي تعرضت لها شركات التأمين 39
المطلب الثالث:طرق إدارة المخاطر في شركات التأمين 40
المبحث الثالث:التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر 45
المطلب الأول:العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر 45

المطلب الثاني:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	46
المطلب الثالث:مراحل تدقيق إدارة المخاطر	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: دراسة حالة لمهنة التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمين	51
تمهيد	52
المبحث الأول:لمحة تارخية عن الشركة الوطنية للتأمين	53
المطلب الأول:نشأة الشركة الوطنية للتأمين	53
الوطنية للتأمين المطلب الثاني:منتجات ومهام و أهداف الشركة	54
المطلب الثالث:الهيكل التنظمي للشركة الوطنية للتأمين	56
المبحث الثاني:دراسة وكالة تيسمسيلت	59
المطلب الأول: تقديم الوكالة تيسمسيلت	59
المطلب الثاني:عمليات التأمين في الوكالة تيسمسيلت	61
المبحث الثالث:التدقيق وإدارة المخاطر في شركة الوطنية للتأمين تيسمسيلت	66
المطلب الأول:كيفية القيام بالتدقيق الداخلي في الشركة	66
المطلب الثاني:دراسة الشركة الوطنية للتأمين	68
المطلب الثالث: المخاطر التي تعرضت لها شركة والسياسات المنتهجة لمواجهتها	73
خلاصة الفصل	79
الخاتمة	84
المراجع	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للتدقيق	07
2-1	أوجه الإختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي	10
3-1	التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	15
4-1	الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي	23-22
1-2	أهداف إدارة المخاطر	33
1-3	بطاقة فنية للشركة الوطنية للتأمين	54
2-3	الهيكل الوظيفي للشركة	59
3-3	تطور رقم الأعمال 2015-2016	69
4-3	محفظة نشاط الوكالة خلال السنة 2015	70
5-3	تطور التعويضات خلال الفترة من 2014-2016	72

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التدقيق حسب عدة وجهات	11
2-1	معايير التدقيق	13
1-2	خطوات إدارة المخاطر	36
1-3	الهيكل التنظيمي على مستوى المركزيsaa	56
2-3	الهيكل التنظيمي على مستوى الجهويsaa	57
3-3	الهيكل التنظيمي على مستوى الوكالة Saa	60
4-3	تقرير التدقيق الداخلي	68
5-3	تطور الإيرادات والمدفوعات 2015-2016	69
6-3	تطور رقم الأعمال لسنة 2015-2016	70
7-3	هيكل محفظة نشاط الوكالة لسنة 2015	71
8-3	الرسم البياني لتطور التعويضات 2014-2016	72

مدخل:

شهدت الإقتصاديات العالمية في الأونة الأخيرة إهتماما متزايدا بالتدقيق الداخلي من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة، وقد تمثل هذا الإهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها تزايد إهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي، مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة، ومع ظهور جهات مختصة بوضع المعايير وكذلك إدخال تغيرات وتحسينات على نوعية المعلومات، تزداد الحاجة إلى معلومة سليمة، ملائمة، فعالة، يمكن الإعتماد عليها.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الإهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المؤسسات وظهور شركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها، لذلك ومن الواجبات الأساسية للإدارة أن تصنع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل بالإلتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم.

و إعتمدت المؤسسة على مجموعة متعددة في توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ إستراتيجيتها بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في الإطلاع على هذه الإستراتيجية ومنحه إمكانية تنفيذها ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها والأنظمة التي تتناسب مع إحتياجاتها وتلبي ضروريات محيطها ولعل من بين أهم هذه الأنظمة وظيفة التدقيق الداخلي والتي شهدت تطورا مستمرا من حيث أهميته ودوره في دعم باقي أهداف المؤسسة.

فالهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة الأخطار ومتابعتها بهدف الكشف المبكر عن أية إنحرافات و تجاوز لسقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا وتخفيض الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن، من هنا يبرز الدور المهم للتدقيق الداخلي في تزويد المؤسسات الإقتصادية بالمعلومات والتقارير، التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية في المؤسسة وكل ما يحيط بها، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدر إستشاري وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر. وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة فالهدف المنتظر من تطبيق تقنية التدقيق الداخلي في المؤسسات إذن هو ضمان التحكم في كل المخاطر، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطار والإنحرافات المحتملة.

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الإقتصادية وإزدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطر مقصود به الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة عملية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

يتعرض التدقيق الداخلي للعديد من أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر،وإنعكاساتها الإدارية لشركة بات أمرا ضروريا لنجاح مهنة التدقيق في الشركة، على هذا الأساس تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الجزئية التالية:

1- ما مفهوم التدقيق الداخلي وما أهميته؟
2- ماهو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟
3- ماهي آليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإلمام بالموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالة البحث قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كالآتي:

1- يتيح التدقيق الداخلي بمفهومه وآليات تطبيقه ومعاييره الدولية، فرصا للمؤسسة لغرض تفعيل نظام الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر بطريقة علمية صحيحة .
2- يرتبط تقليل المخاطر بالقيام بعملية التدقيق الداخلي و التي تكون لها أهمية كبيرة في ذلك.

3- توجد علاقة بين دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ومدى إدراكها المؤسسة لتطبيقها وسعي للتقليل من المخاطر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من عدة أمور:

- ✓ إن وظيفة التدقيق الداخلي أخذت في التطور السريع، حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة و الوصول بها إلى أعلى جهة في للمؤسسة لمساعدتها في تقويم مخاطر الإدارة، من خلال الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكيد الموضوعي و الخدمات الإستشارية إن تحدد موقع وظيفة التدقيق الداخلي ضمن الوظائف.
- ✓ مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ومحاولة تجنب هذه المخاطر.

أهداف الدراسة: إنطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن تحديد أهدافها من النحو التالي:

- ✓ محاولة التطرق إلى الخدمات ومراحل التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- ✓ التعرف على العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- ✓ توضيح دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر .
- ✓ التعرف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة .

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب ذاتية:

- ✓ الميل الشخصي إلى إحتراف مهنة التدقيق.
- ✓ علاقة الموضوع بتخصص الطالبتين.
- ✓ رغبة الطالبتين وميولة الشخص في الإلمام بجوانب الموضوعة، وأيضا التوسع في المجال النظري والتطبيقي.

أسباب موضوعية:

1- ندرة الدراسات التي تناولت هذا موضوع، خاصة فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي.

2- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالتدقيق الداخلي وكذلك أهم المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر.

3- إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ضبط إدارة المخاطر.

4- تقديم نتائج علمية والإستفادة في تطوير ألية التدقيق الداخلي وتحديد معوقات إستخدامها بالجودة المناسبة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على إستخدام المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطور التاريخي للتدقيق و التدقيق الداخلي،ومن ثم إعتمدنا على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي .

الدراسات السابقة:

- **دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل 2007 بعنوان** :"دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري". مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينية ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك دور ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري، و كذلك قيا

التدقيق بتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعمه،بالإضافة إلى أن عملية التدقيق تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر.ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات.

- **دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون2011 بعنوان** :"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة"مذكرة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ومن أهم النتائج وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك كما يدرك أهمية وجود نظام محكم الأعمال التدقيق الداخلي وكذلك أن الدور يتمثل في إستشارات بشأن إدارة المخاطر والتوصيات المقدمة تمثلت في زيادة الإهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لديهم لأداء أعمالهم بفعالية وكفاءة في مجال إدارة المخاطر.

- **دراسة شعباني لطفي بعنوان2004 :** بعنوان المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة دراسة حالة قسم تصديري الغاز التابع للنشاط تجاري لمجمع سونطراك الدورة (مبيعات – مقبوضات)،رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة وإظهار الأعمال التي تقوم بها ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم إستغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة.

صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة هي:

- تمثلت في صعوبة البحث الميداني لقلة الخبرة في التعامل منهجيا مع موضوع البحث.
- عدم وجود إدارة متخصص في إدارة المخاطر في المؤسسة.

هيكل الدراسة:

سندرس موضوعنا في ثلاث فصول،سنتطرق في الفصل الأول إلى تدقيق الداخلي بحيث سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الإطار النظري للتدقيق من خلاله تطرقنا إلى نشأة وتطور ومفهوم التدقيق وأهميته وأهدافه وأنواعه ومعاييره، ثم نتناول في المبحث الثاني إطار النظري للتدقيق الداخلي وتم من خلاله التطرق إلى نشأة ومفهوم وأهمية وأهداف وخدمات التدقيق الداخلي، ونتناول في المبحث الثالث من خلاله إلى آليات التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني بعنوان إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، بحيث نحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول عموميات حول إدارة المخاطر بحث سنتطرق من خلاله إلى مفهوم وأهداف وأساليب ووسائل إدارة المخاطر، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلاله سنتطرق إلى منهج عمل إدارة المخاطر والمخاطر التي تواجهها شركة التأمين وطرق إدارتها، أما المبحث الثالث التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر سنتناول فيه علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ومراحل تدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول سنتطرق فيه إلى لمحة حول الشركة الوطنية للتأمين من خلاله تطرقنا إلى نشأة ومهام وأهداف ومنتجات الشركة الوطنية للتأمين، أما المبحث الثاني دراسة وكالة saa تيسمسيلت سنتطرق فيه تقديم الوكالة وعمليات التأمين داخل الوكالة، المبحث الثالث تدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة الوطنية للتأمين سنتطرق إلى دراسة نشاط الوكالة ومراحل

وإجراءات التدقيق الداخلي ومخاطر التي تعرضت لها الشركة والسياسة المنتهجة من طرف الشركة لمواجهة المخاطر.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي

تمهيد:

نشأ التدقيق وتطور نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي يقدمها فهو بشكل عام يهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، والإدارة التشغيلية للمؤسسة، ومدى إلزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة لتسير أنشطتها بغرض تفادي مختلف الأخطاء، وحماية ممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والإختلاس.

والتدقيق بدوره ينقسم إلى عدة أقسام ومن بينها التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي حيث يعتبر هذا الأخير أحد الإتجاهات الحديثة، والركائز المهمة لكل من السلطات الرقابية وإقتصر مفهوم التدقيق الداخلي في البداية شأنه شأن المراجعة بشكل عام على المراجعة المالية والمحاسبية حيث إزدادت أهمية من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته، وتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع.

وبهذا الصدد سنعرض في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي**
- **المبحث الثالث: آليات التدقيق الداخلي**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق

يلعب التدقيق دورا هاما في الحياة الإقتصادية فهو من المواضيع التي طرحت في أنحاء العالم عن وظيفة التدقيق وأهميته وقد أخذت مهنة التدقيق حيزا من الإهتمام في وقتنا هذا نظرا لما لها من أدوار على عدة مستويات.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق

إن التدقيق بصفة عامة هو شكل من أشكال الرقابة وقد تطور بتطور حياة الإنسان خصوصا الجانب الإقتصادي ولذلك فقد تطورت أساليب وإجراءات لتحقيق أهداف التي تطورت مع الزمن وقد تغيرت النظرة إليه نتيجة لزيادة الحاجة إليه .

الفرع الأول: نشأة التدقيق

يرجع أصل التدقيق [1]إلى العصور الوسطى و التدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن إستغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر[2].

حيث نجد أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل و روما و اليونان، كانت تمارس هذه الوظيفة ففي العصر الروماني كانت تنفذ من قبل موظفين مختصين هم القضاة تم تكليفهم من طرف الإمبراطور بالذهاب إلى مقاطعات روما لمراقبة نشاط الإدارات العمومية، الحرفيين والتجار حيث كانت تتم هذه المراقبة بواسطة أسئلة شفوية، ويقوم القضاة في النهاية المهمة بتقديم تقرير شفوي يقدم الإمبراطور يهدف عادة لفرض عقوبات.

كما نجد أن في العصر الإسلامي قد تمت ممارسة وظيفة التدقيق حيث أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها وكان الغرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو إكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها وقد لخص أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.[3]

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق

لقد ركزت التعاريف المختلفة للتدقيق على بيان أهدافه ومجالات عمله وهذا يظهر بوضوح من خلال التعاريف التالية .

التعريف الأول: يعرف التدقيق على أنه:"عملية إنتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم للواقع الفعلي لها. وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[4]".

التعريف الثاني: وقد عرف التدقيق بأنه: "الإجراءات التي يتبعها شخص مؤهل ومستقل بتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات المقيمة ،تعود إلى الشركة معينة لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلامة الموجودة بين المعلومات المبينة والقواعد التي يجب إتباعها".[5]

---

[1] للتدقيق مصطلح آخر مرادف له وهو المراجعة، اي معنى المراجعة والتدقيق واحد.

[2] غسان فلاح المطارنة ،**تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**،دار المسيرة للنشر،الأردن،2006،ص06.

[3] ايهاب نظمي وآخرون، **تدقيق الحسابات"الإطار النظري"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2012، ص 12،11.

[4] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص01.

[5] سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإداع لدى دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، 2012، ص 07.

التعريف الثالث: ويعرف التدقيق بأنه: "فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا حتى يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان نتيجة المشروع خلال فترة زمنية، أو أي تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير".[1]

التعريف الرابع: وعرفته لجنة جمعية المحاسبية الأمريكية على أنه: "عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة تم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[2]

مما سبق نستخلص أن التدقيق هو فحص وتقيم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك ويجب أن يقوم به شخص تتوفر فيه قواعد التدقيق المتعارف عليها الكفاءة، والعناية المهنية اللازمة و الخبرة و الحياد.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق

تكمن أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة تهدف إلى خدمة عدة أطراف تعتمد إعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها المستقبلية.

الفرع الأول: أهمية التدقيق

يمكن تلخيص أهمية التدقيق الداخلي من خلال بيان أهمية للجهات المستفيدة على النحو التالي:

1- **إدارة المشروع**: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم إعدادها من قبل مدقق الحسابات المستقل والمحايد، إذ تعتبر وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بكل شفافية مما يؤدي إلى إعادة إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وزيادة مكافأتهم[3].

2- **الملاك**: يلجأ ملاك المشروع إلى تفويض مجلس الإدارة للإدارة الموارد رأس المال بطريقة المناسبة وعادة ما يكون الكثير من هؤلاء الملاك ليس له علاقة بالأمور المحاسبية والمالية إضافة أنه من الصعب جدا ومن المستحيل أن تقوم الشركة بإطلاع كل مساهم على البيانات المالية والتأكد من صحتها في جميع أوقات السنة لذلك فإن الملاك بحاجة إلى جهة مستقلة ومحايدة لتأكد لهم كفاءة الإدارة بإستغلال الموارد المتاحة.

3- **النقابات العمالية**: تسعى النقابات العمّالية بشكل دائم ومستمر من أجل تحسين أوضاع العمال في حين تسعى الشركات إلى التقليل قدر الإمكان من المصارف والنفاقات من أجل تحقيق أعلى الأرباح فهناك تضارب في المصالح وبين النقابات العمّالية.[4]

4- **المدراء**: لإتخاذ قراراتهم من تخطيط وتنفيذ.

5- **المستثمرين:** لتوجيه إستثماراتهم لتحقيق أكبر عائد ممكن من تحقيق الحماية لممتلكاتهم.[5]

---

[1] عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مؤسسة الشباب الجامعة، الأسكندرية مصر، 1994، ص04.

[2] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص06.

[3] تونسي نجاة، **مجلة المالية والأسواق**، تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ص131.

[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[5] سعود كايد، مرجع سبق ذكره، ص28.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق

الأهداف التقليدية: [1]

- ✓ التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.
- ✓ إكتشاف ما قد يوجد من غش وأخطاء وتلاعب وتزوير في العمليات والأحداث المسجلة، وتقليل فرص إرتكابها.
- ✓ الحصول على رأي فني محايد يقوم على مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات المحاسبية على ضوء أداة وقرائن إثبات متعارف عليها.

الأهداف الحديثة:

- ✓ القيام بعملية مراقبة الخطة المسطرة من قبل المؤسسة والتأكد من أنها تنفذ كما خطط لها، ومراقبة مدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات الموجودة والطرق المثلى لمعالجتها.[2]
- ✓ تقييم نتائج أعمال بالنسبة للأهداف المرسومة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو الإشراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل به المشروع[3]

ومن الجدول التالي نوضح مراحل تطور أهداف التدقيق.

الجدول رقم(1-1): مراحل تطور أهداف التدقيق

مستوى التحقق و الفحص	الهدف من التدقيق	الفترة	أهمية الرقابة الداخلية
تفصلي	إكتشاف الغش والإختلاس	قبل 1850	غير مهمة
بعض الإختيارات تفصيل ميدني	إكتشاف الغش وخطا والإختلاس	1850-1905	غير مهمة
فحص إختياري تفصيلي	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الغش والخطأ	1905-1933	درجة إهتمام بسيطة
إختياري	تحديد عدالة المركز المالي و إكتشاف الغش والخطأ	1933 – 1940	بداية الإهتمام
إختياري	تحديد عدالة المركز المالي	1940 – 1960	إهتمام قوي وجوهري
إختباري	مراقبة الخطط، تقيم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الإجتماعية وغيرها	حتى 1960 الأن	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة معمقة تدقيق الحسابات**، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص21.

[2] القيومي محمد وعوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1998، ص88.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعةالأولى، 2009، ص21.

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر، الأردن2006، ص18.

المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق

نجد في التدقيق عدة أنواع ومعايير وهي كالأتي:

الفرع الأول: أنواع التدقيق

توجد عدة أنواع من أنواع التدقيق تم تقسيمها لأغراض متعددة كل بحسب غرضه وهي كالأتي:

1- **من حيث نطاق عملية التدقيق:** نجد التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي.

أ- **التدقيق الكامل:** هنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا، أي يقوم المدقق بفحص القيد والسجلات المختلفة وغيرها.[1]

ب- **التدقيق الجزئي**: وفيه يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات التي تكون محدودة الهدف ومواجهة لغرض معين وهو ذلك النوع من التدقيق التي توضع فيه بعض القيود على نطاق كفحص المدقق بأي صورة من الصور وتحدد الجهة التي تعين مدقق تلك العمليات.[2]

2- **التدقيق من حيث التوقيت:** وهما نوعين التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.

أ- **التدقيق النهائي**: في هذا النوع من التدقيق النهائي يكلف المدقق بالقيام بعملية التدقيق بعد إنتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها. وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.[3]

ب- **التدقيق المستمر:** والمقصود به قيام المدقق بتدقيق عملية وفحص الحسابات والمستندات بصورة مستمرة سواء كانت تلك العملية تتم بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية.[4]

3- **من حيث درجة الإلزام:** وهنا نجد التدقيق الإلزامي والتدقيق الإختياري.

أ- **التدقيق الإلزامي:** وهو التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد ألزم القانون عدد كبيرا من المؤسسات بتدقيق حساباتهم وأهم هذه المؤسسات شركات الأموال، وإعداد تقرير فني محايد يوضح فيه مدى دلالة وصدق وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي عن الفترة المالية محل تدقيق الحسابات.[5]

---

[1] كمال الدين الدهراوي ومحمد السيد سريا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص188.

[2] حسين أحمد دحدوح وحسين القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأولى، 2009، ص52.

[3] خالد أمين عبد الله، **"التدقيق والرقابة في البنوك"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص30.

[4] أحمد نور، **مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعلمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص18.

[5] محمد فضل مسعدوخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنور المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص30-31.

ب- **التدقيق الإختياري:** وهو ذلك التدقيق الذي يقوم له المدقق بتدقيق جزء من الكل، حيث يقوم بإختيار عدد من المفردات (عينية) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموعة المفردات التي تم إختيار هذا الجزء منها (المجتمع)، وشركات الأشخاص وتقييم فحص المدقق الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة .[1]

4- **من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:**وهو يحتوي على التدقيق العادي والتدقيق لغرض معين وهي كالآتي.

أ- **التدقيق العادي :** وهو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني حول ذلك. وغالبا مايلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الإختياري، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير لممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت التدقيق.[2]

ب- **التدقيق لغرض معين**: يكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة يستهدفها الفحص.[3]

5- **التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق:** في هذا الصدد نجد التدقيق الداخلي الذي هو موضوع بحثنا وسنتطرق له بالتفصيل في المباحث الآتية والنوع الثاني التدقيق الخارجي .

أ- **التدقيق الداخلي:** هو الفحص والتقييم المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها وأنظمتها المالية. والتشغيلية بواسطة هيئة داخلية أو مدققين داخليين تابعين للمنشأة، ثم رفع تقارير بنتائج التدقيق وتوصياتها إلى إدارة المنشأة.[4]

ب- **التدقيق الخارجي:** والذي هو معروف في علم التدقيق من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية، على أنه الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي (المراجع الخارجي)، حيث لا توجد علاقة أمرية بينه وبين إدارة المنشأة، بل أحيانا تكون هناك علاقة إستشارية عبارة عن تقديم إستشارات إدارية للمنشأة في شكل نصائح ليست بصانعة القرار. يتم الفحص بموجب عقد وتحدد الأتعاب على حسب كمية العمل المنجز والوقت الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.[5]

---

[1] عبد الفتاح الصحن، وآخرون، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص26.
[2] خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، 2014، ص16.
[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص33- 34 .
[4] عماد سعيد الزمر وآخرون، **مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة**، كلية التجارة جامعة القاهرة، ص19.
[5] زاهرة توفيف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار السراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص213

ومن الجدول التالي سنوضح أهم الفروقات بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.

جدول رقم (1-2):يوضح أوجه إختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي.

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	تقويم الأنشطة التعارف عليها داخل المنشأة ....الخ	عملية يبدي فيها الممارس إستنتاجا مصمم الرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين...الخ
العلاقة بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
نطاق و حدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل التدقيق كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص و الإختيارات لما لديه من وقت و إمكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق و حدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة و المدقق الخارجي وتعرف السائد و معايير التدقيق. وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق و غالبا مايكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو إختياري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل التدقيق
التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. - اختيارية وفقا لحجم المنشأة	- يتم الفحص مرة واحدة نهائية أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). - قد يكون كامل أو جزئي. - إلزامي وفقا للقانون السائد.
المستفدين	إدارة المنشأة	المستخدمين المقصودين

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، دوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 48.

الشكل رقم (1-1): أنواع التدقيق حسب عدة وجهات.

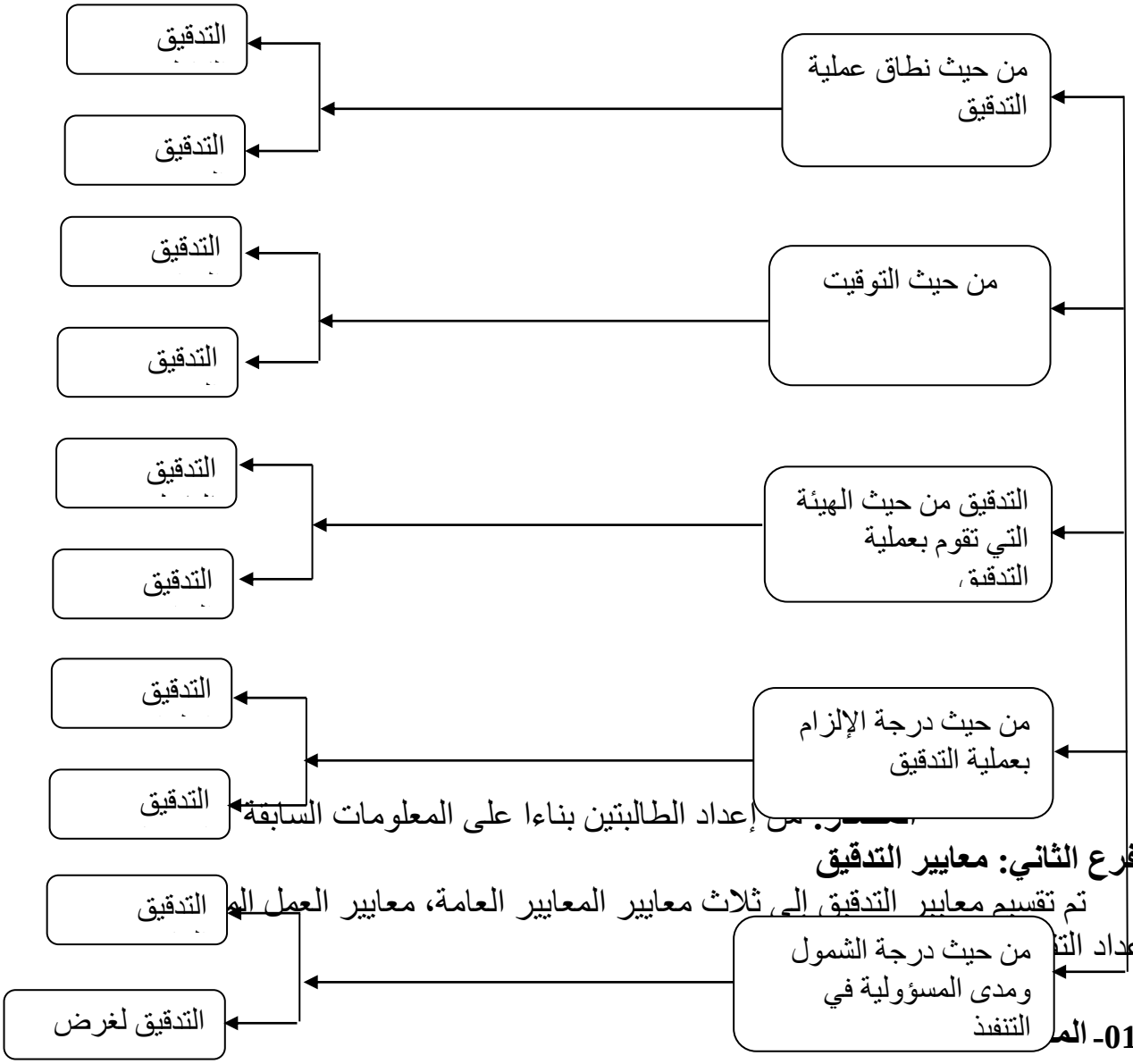

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات السابقة

الفرع الثاني: معايير التدقيق

تم تقسيم معايير التدقيق إلى ثلاث معايير المعايير العامة، معايير العمل الم
إعداد التق

01- الم

- ✓ أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم ؛
- ✓ يجب أن يتوفر في المدقق الإستقلال الذهني خلال عملية التدقيق؛
- ✓ يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية اللازمة للقيام بعملية الفحص وكذلك عند إعداد التقرير.

02- معيارالعمل الميداني : [2]

- ✓ يجب وضع مخطط واف لعملية التدقيق كما يجب الإشراف بدقة على المساعدين الذي قد يستعين بهم المدقق؛

---

[1] غسان فلاح المطارنة, مرجع سبق ذكره، ص37-38.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004، ص17.

- ✓ يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون أساسا للإعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق وليجري على ضوئه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال تدقيق الحسابات؛
- ✓ يجب التوصل إلى عناصر ثبوتية جديرة بالثقة وذلك للمعاينة والملاحظة والتحريات والإثباتات التي من شأنها أن تكون أساس معقولا لإبداء الرأي العائد للبيانات المالية التي يدقق فيها.

03- معايير إعداد التقرير: [1]

هي معايير تتعلق بتحديد كيفية إعداد التقرير لعملية التدقيق وتتضمن المعايير التالية :

- ✓ معيار القواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ معيار الإفصاح التام؛
- ✓ معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

ومن الشكل التالي نوضع معايير التدقيق

الشكل رقم (2-1) معايير التدقيق

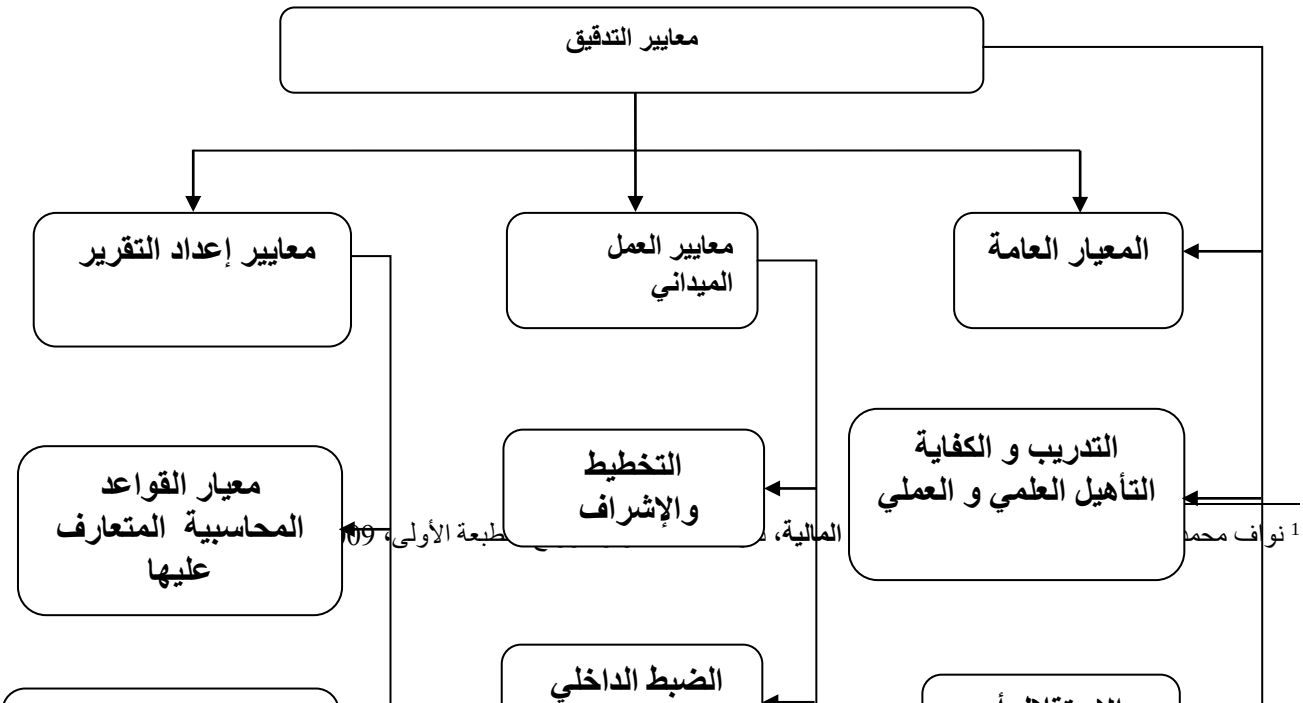

[1] نواف محمد [illegible] المالية، م[illegible] الطبعة الأولى، 09

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تعود بداية الإهتمام بالتدقيق الداخلي منذ سنة 1994م، وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، وإقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت. ولكن مع تطور المؤسسات وزيادة التعقيد في العمليات وكذلك مع التغيرات التكنولوجية أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات وبناءا على ما سبق ذكره سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التدقيق الداخلي و أنواعه ومعاييره.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد وقد عرف منذ فترة طويلة تطور في مفهومه, وأصبح وسيلة تلجأ إليها الإدارة العليا في المنشأة لممارسة وظائفها الرقابية على مختلف الأنشطة والعمليات التي تتولى إدارتها وسنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة التدقيق الداخلي وتعريفه.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي

لقد نشأت مهنة التدقيق منذ القدم إذ نجد أن الحضارات القديمة قد مارست هذه المهمة ولكن بأسماء وكيفيات تختلف على ماهو الحال عليه الآن، والغاية منها هي من أجل فرض الرقابة من طرف الزعماء ورؤساء القبائل والملاك على من يقوم بتحصيل أموالهم.[1]

[1] ايهاب نظمي، هاني عرفي، **تدقيق الحسابات الإطار النظري وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص11.

ويرجع بداية الإهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م وهذه كخطوة أساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق عن طريق بذل الجهود المختلفة.[1]

والجدول التالي يلخص مراحل تطور التدقيق الداخلي وتعريفه عبر كل مرحلة:

الجدول رقم (1-3): التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

السنة	تعريف التدقيق الداخلي
1947	إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن معهد المدققين الداخليين(IIA)
1957	إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي.
1964	تم إعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة الأعمال و السجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض.
1974	تم تشكيل اللجان لدراسة و إقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي.
1977	إنتهاء لجان التدقيق من أعمالها، و تقديم تقرير نتائج الدراسة.
1978	عرف التدقيق الداخلي في هذه المرحلة على أنه: وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المؤسسة لفحص و تقييم أنشطتها المختلفة وهدف التدقيق الداخلي، هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك بتزويدهم بالبيانات والمعلومات التحليلية، ويحمل الدراسات وتقديم المنشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها.
1996	تم الإصدار دليل الأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن معهد المدقيقين الداخليين.
1999	تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه: نشاط نوعي وإستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين وإنجاز الأهداف من خلال التحقيق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية.
2001	تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه: نشاط تأكيدي مستقل و موضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها لإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مراجع، إيهاب نظمي، خلف عبد الله الوردات، خالد أمين عبد الله، زاهرة توفيق سواد.

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي

إن تعدد الزوايا التي يتم من خلالها معالجة مصطلح التدقيق الداخلي أدى إلى ظهور ووجود عدة تعاريف لها، ولكن رغم تعدد التعاريف فهي تشترك على العموم في الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها وسوف نتطرق لمجموعة من التعاريف والتي هي كالتالي:

التعريف الأول: تعتبر وظيفة التدقيق من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية حيث عرفه معهد المدققين الداخليين على أنه: "وظيفة تقييم مستقل تنشأ

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص30-33.

داخل المنشأة لفحص وتقيم كافة الأنشطة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للإطلاع على مسؤولياتهم بجدارة، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والنصائح والإرشادات المتعلقة بالأنشطة التي تتم مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة".[1]

التعريف الثاني: كما يعرف التدقيق الدخلي كذلك على أنه: "عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بالحقائق حول وقائع وأحداث إقتصادية وذلك للتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بتلك الحقائق".[2]

التعريف الثالث: كما عرف ايضا: " تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر و في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى كفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية وطرق المراقبات الأخرى".

ومن هذا التعريف نجد أن التدقيق الداخلي ينطوي على الأعمال التالية:[3]

- ✓ تحديد مدى ملاءمة الإجراءات المحاسبية على الأصول ومدى توفير الحماية والأمان لها؛
- ✓ تحديد مدى إلتزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة؛
- ✓ تحديد مدى فعالية تنفيذ المسؤوليات المحددة لمختلف المستويات العاملة في الوحدات الإقتصادية.

التعرف الرابع: وهناك تعريف آخر لمعهد المدققين الداخليين سنة 2010 التدقيق الداخلي: **"**هو نشاط مستقل موضوعي. يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية بهدف إضافة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، يساعد النشاط هذا في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقيم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة".[4]

من خلال مجموعة التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو :

1- **نشاط تأكيدي**: مهنة تقديم خدمات تأكيدية للإدارة وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل.

2- **نشاط إستشاري:** وهذا من خلال عمليات المشورة التي تتم داخل المؤسسة وخارجها.

3- **نشاط موضوعي:** حيث يكون بعيدا عن التحيز أثناء ممارسة لمهامه.

4- **نشاط مستقل:** الحرية التامة بعيدا عن أية ضغوط.

المطلب الثاني:أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

قبل التطرق إلى أهداف التدقيق الداخلي سنتطرق أولا إلى أهميته.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي:

أصبحت مهنة التدقيق الداخلي حاليا تحظى بإهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظرا للفضائح المالية الكبيرة من إختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر البنوك والمؤسسات

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص13.

زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص87.[3]

[4] جمعية المدققين الداخليين، **الإطار المهني الدولي لممارسة اعمال التدقيق الداخلي**، 2016، ص28.

في انحاء العالم. وبالرغم من حتمية إستقلاليتها عن الإدارة التنفيذية لأي مؤسسة، إلا أن إدارة التدقيق الداخلي جزء مهم ومكتمل للهيكل التنظمي بل أصبحت من أهم الإدارات في المؤسسات، علما بأنها ليست من الإدارات المنتجة لأرباح وبصفتها تابعة لمجلس الإدارة، فهي الجهة الوحيدة المستقلة بالمؤسسة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة أن المؤسسة تسير في الإتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف والإستراتيجيات التي حددها ووضعها مجلس الإدارة.[1]

كما تمكن أهمية التدقيق الداخلي في كونه:[2]

- تحديد النشاطات الكبرى التي تستوجب العناية.
- قياس درجة فعالية عمليات مراقبة التسيير في الميدان.
- تحديد جودة المعطيات المعدة داخل المؤسسة.

ثانيا:أهداف التدقيق الداخلي:

1- التأكيد من مدى ملاءمة وفعالية السياسات والإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة ببيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

2- التأكيد من إلزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.[3]

3- التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة سليمة، وهذا يتطلب فحص جميع العمليات التي يتخللها قبض للنقود والصرف لها,وقيام المدقق الداخلي بهاته المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش والتزوير والتلاعب وإكتشاف الأخطاء مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات وكذا البيانات والمعلومات.

4- التحقيق من وجود حماية كافية لأصول المؤسسة ضد الفقد والسرقة.[4]

5- التعريف والتنبيه والإهتمام لمناطق الخطر في المؤسسة.

6- المساعدة في تحقيق الأهداف النهائية للمؤسسة.[5]

المطلب الثالث: خدمات التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية:

1- **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة:** تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف تتم تحقيقها. هناك تأثير معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.

2- **قابلية المعلومات للإعتماد عليها:** يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة وأن تكون قدمت في الوقت المناسب. حتى يمكن الإدارة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة.[1]

---

[1] تم الإطلاع على الموقع في www.a.boyon.ae.2018/02/24

[2] زهرة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،الصادرة عن IIA**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص37.

[4] زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص88.

[5] نجم عبود نجم، **مدخل إلى الإدارة المشروعات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص245 .

3- **الوصول إلى الأهداف والغايات:** يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابية من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المنشأة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المنشأة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

4- **تحديد مواطن الخطر**: على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطرة عالية، وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المنشأة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المنشأة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.[2]

5- **خدمات وقائية:** وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة، لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الإختلاس أو المذر الإسراف وحماية السياسات المختلفة في الشركة الإدارية، الإنتاجية، المالية...) من تعريفها أو تغييرها دون مبرر.[3]

6- **خدمات إنشائية:** بناء حيث تطمئن الإدارة بوجودها وفاعليتها على المعلومات المقدمة إليها، كما تقترح التحسينات على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع. [4]

المبحث الثالث: آليات التدقيق الداخلي.

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها ويساهم بجزء كبير في تحقيق أهداف المنشأة،كما لهذا الأخير أنواع مختلفة ومعايير متعددة،وهذا سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] شملال نجاة، **مجلة المالية والأسواق**، تقييم اثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة في ظل نظم المعلومات المحاسبية، ص173.

[4] إثناء علي القبائي، إعداد ناصر شعبان إبراهيم سواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، 2006، ص174.

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي تشغيلي.

01- التدقيق الداخلي المالي: يعرف التدقيق الداخلي المالي على أنه: الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية المستعملة في تسير هذا الجانب بالإعتماد على التقنيات.[1]

وتشمل هذه التقنيات فيما يلي:[2]

- ✓ تحليل الحسابات والنتائج وإستخراج الإنحرافات الموجودة؛
- ✓ إختيار صحة الوثائق التي تقوم المؤسسة بإعدادها مثل الفواتير وموازين المراجعة؛
- ✓ التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك بإختيار الإجراءات الخاصة بالإستلام مع التأكد من صحة معالجتها محاسبيا.

02- التدقيق الداخلي التشغيلي أو الإداري: يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ويطلق عليه البعض أسماء آخرى مثل المراجعة الإدارية أو المراجعة الأداء ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في إستخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدما ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة، ويعرف هذا النوع من التدقيق بأنه "الفحص الشامل للوحدةالتشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفق لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك من كفاءة وإقتصادية العمليات التشغيلية".[3]

ويشكل التدقيق الداخلي التشغيلي دورا إستشاريا أمينا للإدارة العليا حيث يقدم المدققون الداخليون لها التقارير التي تخدم جميع المستويات الإدارة بناءا على نتائج تدقيقهم والتي تمكن الإدارة من:

03- دراسة وإختيار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة.

04- التأكد من سير التدريب للموظفين والعاملين بالشركة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج وإقتراح سبل تطورها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل. [4]

المطلب الثاني :معايير التدقيق الداخلي

---

[1] خالد راغب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في قطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي للنشرو التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص139.

[2] زهرة توفيق سواد،مرجع سق ذكره،ص95.

[3] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة 2007، ص56-57 .

[4] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا المعلومات**، دار الراية، الأردن، 2009، ص62.

إن تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسات، والخدمات الإستشارية الموجهة لخدمة الزبون تتوافر في مجموعتين من المعايير وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق ووضع إطار الأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة.

وتتمثل هاتين المجموعتين من المعايير الصفات ومعايير الأداء:

01- معايير السمات: وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات، وهي تتضمن فئة المعايير رقم 1000 إلى 1340.[1]

02- معايير الأداء: و هي عبارة عن مجموعة مكونة من سبعة معاير رئيسية صادرة عن معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي،والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة.[2]

جدول رقم (1- 4): الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي.

المجموعة الأولى	معاييرالسمات Attrtbute Standard
1000	الهدف و السلطة و المسؤولية
1100	الإستقلالية و الموضوعية
1110	الإستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية
1130	العوامل التي تهدد الإستقلالية أو الموضوعية
1200	الكفاءة و العناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي و خارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	إستخدام عبارة (لقيد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الإفصاح عن عدم الإدمان
المجموعة الثانية	معايير الأداء perfounanance standard
2000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي
2010	التخطيط
2020	الإتصال و الموافقة
2030	إدارة الموارد
2040	السياسات و الاجراءات

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص167.

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل،الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص17.

2050	**التنسيق**
2060	**رفع التقدير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا**
2100	**طبيعة العمل**
2110	**إدارة المخاطر**
2120	**الرقابة**
2130	**التحكم المؤسسة**
2200	**تخطيط العمل**
2201	**إعتبارات العمل**
2210	**أهداف العمل**
2220	**نطاق العمل**
2230	**تخصيص مصادر العمل**
2340	**الإشراف على العمل**
2400	**توصيل التنائج**
2410	**معايير توصيل نتائج العمل**
2420	**جودة الإتصال**
2240	**برنامج العمل**
2300	**أداء العمل**
2310	**تحديد المعلومات**
2320	**التحليل و التقويم**
2330	**تسجيل المعلومات**
2430	**الإفصاح عن عدم الإذعان للمعايير**
2440	**نشر النتائج**
2500	**برامج الرقابة**
2600	**رضا الإدارة عن مستوى المخاطر**

المصدر: أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحوكمي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2011، ص84-86.

المطلب الثالث: مراحل عملية التدقيق الداخلي

لقد نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكة عام 1978 على إنجاز عملية التدقيق الداخلي يجب أن تتضمن مايلي :[1]

- ✓ تخطيط عملية التدقيق؛
- ✓ العمل الميداني؛
- ✓ إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج؛
- ✓ المتابعة.

وفيما يلي شرح موجز لكل مرحلة من مراحل إنجاز عملية التدقيق:

---

[1] خالد راغب الخطيب،مرجع سابق،ص171-172.

أولا: تخطيط عملية التدقيق:

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط لكل عملية تدقيق وأن يكون لتخطيط موثقا ويشمل:

1- بيان أهداف العمل ونطاقه؛

2- الحصول على المعلومات بحيث تشكل خلفية للنشاطات التي يجري تدقيقها؛

3- تحديد الموارد الضرورية لإنجاز عملية التدقيق؛

4- الإتصال بكل من ينبغي أن يعلم بعملية التدقيق؛

5- القيام بمسح ميداني للتعرف إلى النشاطات والنواحي الرقابية التي يتم تدقيقها،وذلك لتحديد المجلات التي يتوجب التركيز عليها وتقديم الإقتراحات حولها؛

6- كتابة برنامج التدقيق؛

7- تحديد كيف،ومتى،ولمن ستقدم نتائج التدقيق؛

8- الحصول على الموافقة اللازمة على خطة العمل.

ومثل هذا التخطيط يتيح للمدققين الداخليين فرصة التحديد الواضح للعمليات والأنشطة التي سوف تخضع لفحصهم، وكذلك فرصة وضع الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ أعمالهم وهذه الفرص تمهد لهم الطريق للنجاح في مهامهم.

لأن المدققين الذين يبدأون بتدقيق الأنشطة والعمليات التي يواجهونها دون تخطيط مسبق، سوف يرهقون أنفسهم وقد لايصلون إلى النتائج إيجابية، فكثيرا من العمليات التدقيق الفاشلة، كان سبب إخفاقها عدم التحديد الدقيق لمجلات وإجراءات التدقيق.

ثانيا: العمل الميداني:

- ✓ **الملاحضة الفورية:** الإختبارات التي يقوم بها المدقق الملاحظة الفورية، وهي تختلف عن الملاحضات الأخرى بأنها آلية، وهنا يكون للخبرة دور كبير، فالمدقق المتمكن يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقنيات، إحصاءات مبدئية، هذه الملاحظة بطريقة عقلانية أي: أخذ بعين الإعتبار المؤثرات الواقتية أثناء ملاحظته، "فملاحظة دخول العمال عند فتح الأبواب ليس نفسها في منتصف النهار".
- ✓ **الملاحظة المحددة**: من خلال تحديد مواطن الخطر وإستمارة الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ إختبارات، فيقوم بإختيار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة.هذا الإختبار يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات بموضوعية.
- ✓ **ورقة كشف وتحليل المشكلات**: هي ورقة عمل موحدة، أين يقوم المدقق بتوثيق كل خلل، كما تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين المدقق والوظيفة المعنية بعملية التدقيق، تسمى في بعض المراجع بوثيقة الحدث، وثيقة

تحليل، ورقة تحليل الرقابة الداخلية، إذ تتجزأ إلى خمسة أقسام المشكلات، الملاحضات، الأسباب، العواقب والآثار، التوصيات.[1]

ثالثا: إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج:

تتطلب هذه المرحلة المقدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتجه"التقرير" والذي يجمع كل عناصر عمله. إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموعة أوراق عمل، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد إجتماع ختامي والصادقة للحصول على التقرير الختامي.

مشروع تقرير المدقق: حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن إعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة. هذه الوثيقة وإن إحتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تثير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

الإجتماع الختامي: يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الإجتماع الإختتامي، والذي إستمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة. **تقرير التدقيق الداخلي:** يسمح التقرير المدقق بإبداء رأيه (كتابيا) حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الآخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهنة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق و الجمهور. [2]

حالة أعمال التحسين: بعد إقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التصحيحات الواجب القيام بها إنطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام بمهمته، يقوم هذا الأخير بتتبع هاته التصحيحات، وتنتهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصحيحات المقترحة التي صادقت عليها الإدارة.[3]

رابعا: المتابعة:

كما هو مطلوب من قبل معهد المدققين الداخليين في المعايير وللممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (معيار الأداء 2500) ينبغي وضع آلية المتابعة لضمان تنفيذ الأعمال فعالا أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم إتخاذ إجراءات على ملاحظات التدقيق الداخلي المعلقة .[4]

- ✓ يجب أن يقوم رئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع وإرساء وصون نظام لمتابعة ما يتخذ إزاء النتائج التي تم إرسالها إلى الإدارة؛
- ✓ تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية المتابعة؛
- ✓ مراقبة نتائج مهمة التدقيق؛
- ✓ إجراءات المراقبة.

الأساليب المستخدمة لتحقيق المتابعة بفاعلية مايلي:

---

[1] صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الطبعة الأولى، عمان، 2016 ، ص81-82

[2] صالحي محمد، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] شعباني لطيف، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين المؤسسة**،مذكرة ماجستير، فرع إدارة أعمال، علوم إقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004، ص81

[4] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص579- 584 .

- ✓ توجيه نتائج التقرير التدقيق إلى مستويات الإدارة الملائمة المسؤولية عن إتخاذ إجراءات تصحيحية.
- ✓ تلقي و تقييم وتقوي إستجابة الإدارة لنتائج التدقيق خلال عملية التدقيق أو خلال مدة معقولة بعد إصدار التقرير وتكون الإستجابة أكثر فائدة إذا إشتملت على معلومات كافية للمسؤول عن إدارة التدقيق الداخلي لتقويم كفاية الإجراء لتصحيحي و إنه قد يتم في الوقت المناسب.
- ✓ تلقي تحديثات دورية من الإدارة من أجل تقويم مجهودات الإدارة لتصحيح الأحوال التي تم التقرير عنها من قبل.
- ✓ إرسال تقارير إلى إدارة المنشأة أو لجنة التدقيق عن مدى الإستجابة لنتائج التدقيق.

خطوات المتابعة:

الأول: تقوم الإدارة العليا بالإستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لإتخاذ قرار فيما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف.

الثاني: تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق بالمباشرة في تنفيذ التوصيات.

الثالث: يقوم التدقيق الداخلي بعد منع الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة إتخاذ هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة تتحمل مسؤولية عدم إتخاذ مثل هذه الإجراءات.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل، يمكن القول أن التدقيق الداخلي وظيفة هامة داخل المؤسسة، فقد أصبحت من المهن الأساسية لحسن سير عمل أية مؤسسة، إذ تكون ملتزمة بمبادئ ومعايير تحكم الجانب الميداني والاخلاقي لممتهنيها،والتي تسعى مختلف الهيئات الدولية لوضعها.

كما تعرضنا إلى مراحل التدقيق الداخلي التي يتبعها المدقق الداخلي حتى يتمكن من إنهاء مهمته وذلك من خلال إكتشاف الأخطاء والإنحرافات داخل المؤسسة وخروج برأي فني محايد وإعداد التقرير.

بالإضافة إلى أهداف يتعين على المدقق أخذها بعين الإعتبار تتعلق بإجراءات الدراسات ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل،فالمدقق هو العنصر الأساسي في نجاح أداء المؤسسة.

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسة وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف إلى عملية التقدير والتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في معاملات المؤسسة.

الفصل الثاني:إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

تمهيد:

إبتكرت على مر مراحل التطور الإنساني وسائل عديدة لمواجهة المخاطر وإدارتها، ولقد حث الدين الإسلامي على مواجهة المخاطر، يقول الله تعالى: ﴿ ﴾[1].

لذا فإن الخطر يجب أن يأخذ بعين الإعتبار وبصورة أكثر جدية ضمن عمليات صناعة القرار في أية شركة، إضافة إلى جعل المخاطر جزءا من بيئة الأعمال بصورة عامة إن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر الشركات بالفشل، من خلال التهديد في إستمراريتها وإستقرارها المالي، إضافة إلى تهديد سمعتها عالميا، والتأثير على حصتها في سوق المنافسة. لذلك أدى بأصحاب الأعمال للسعي المستمر لمنع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها العمال والممتلكات، ولهذا نجد لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، فالإدارات الحديثة دائمة السعي إلى إستخدام أساليب علمية حديثة لمواجهة المخاطر،كما أن البحوث دائمة ومستمرة في سبيل البحث عن سبل ووسائل لمواجهة المخاطر الجديدة التي يواجهها الإنسان بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي.

ولهذا إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** عموميات حول إدارة المخاطر.
- **المبحث الثاني:** إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- **المبحث الثالث:** التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر.

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها، من العوامل الرئيسية في نجاح الشركات وإزدهارها وتحقيقها لأهدافها فإذا كان دخول في المخاطرة المقصودة به الحصول على الأرباح، فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة،قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف

[1] سورة يوسف، الآية 46-47-48.

المسطرة للموسسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها وأساليب مواجهتها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر، نتطرق إلى مفهوم الخطر حيث يمكن تعريفه:

يعرف الخطر على أنه:" ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ[1]. ويجب التميز بين نوعين من الخطر الموضوعي والخطر العشوائي"[2]

ويمكن تعريف خطر أيضا على أنه :"ضرر متوقع الحدوث مبني على الإحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين الإحتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، العجز والإحتمالات المتعلقة بالممتلكات مثل: حريق، تصادم، سرقة، إنهيار، تزوير، غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار"[3] .

ويمكن تعريف المخاطرة :"هي إحتمال أن تؤثر حادثة أو تصرف ما تأثيراً، سلبيا على المؤسسة أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتقاس المخاطرة عادة بحساب حجم الآثر المالي الناتج عن التعرض لذلك التأثير السلبي أو على أساس الأهمية النسبية لذلك التعرض".[4]

وبعد تطرقنا بإختصار إلى مفهوم الخطر، نتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر:

التعريف الأول: عرفها FLOWNIIG NORMAN1993 بأنها: " تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقلة تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة". وعرفها (كزرنر) بأنها: " الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير وإختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها[5]".

التعريف الثاني: وتعرف أيضا على أنها" لأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وقياسها ثم إختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة"[6].

التعريف الثالث: إدارة المخاطر هي إستخدام سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليق من أثار المخاطر على المؤسسة[7].

التعريف الرابع: تعرف بأنها: " عملية يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة والموظفين بأي منشأة أو مؤسسة لتطبيقها في وضع إستراتيجية اللازم إتباعها في جميع أجزاء المؤسسة أو المشروع، يتم تصميمها لمعرفة وتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثرعلى المؤسسة أو المشروع ككل، وإدارة

---

[1] عيد أحمد أبو بكرو وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة العربية 2009، ص28.

[2] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الأولى2007، ص11.

[3] محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص11.

[4] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكر، ص 666 .

[5] بلعزوز بن علي، **إستراتجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف، 2009 ،2010، ص335 .

[6] ممدوح حمزة أحمد وناهد عبد الحميد، **إدارة الخطر والتأمين**،كلية التجارة، جامعة القاهرة،2003 ، ص314 .

[7] مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة المخاطر المحافظ الإنتمانية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص118 .

المخاطر بحيث تكون في حدود مدى إستعدادها لتقبل المخاطر وتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة أو المشروع[1]".

ومن التعاريف السابقة نجد أن تعريف إدارة المخاطر يرتكز على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان، عند إتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل المخاطر الناتجة عن المحيط أو من تسيير المؤسسة نفسها.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة وحماية أصولها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها، وذلك لأهميتها فإستمرار المؤسسة، فتعد إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المؤسسة، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

أولا: الأهداف التي تسبق الخسارة:

في أي منشأة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر التي تسبق تحقق الخسائر، وأهم هذه الأهداف هي الإقتصاد، تخفيض القلق، مقابلة الإلتزامات الخارجية المفروضة، ويتم تناولها كما يلي:

01- **الإقتصاد (تخفيض التكاليف):** ويعني ذلك أن المنشأة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة إقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل المصروفات برنامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن[2].

02- **تقليل القلق:** يقصد بتقليل القلق والتوتر الذي يشير له بأنه راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة، في الحالات القصوى فإن عدم التأكدو القلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا إنتباه الإعتبارات الأخرى الأكثر أهمية[3].

03- **أداء الإلتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني أن المنشأة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار[4].

ثانيا: الأهداف التي تلي تحقق الخسارة:

وسنتطرق إلى الأهداف التي تلي تحقق الخسارة كمايلي:[5]

01- **البقاء والإستمرارية:** إن هدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان إستمرارية المنظمة ككيان إقتصادي بغرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية

---

[1] جمعية المدققين الداخليين، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] عيد أحمد أبو بكر وإسماعيل السيفو، ص50 .

[3] مونة هجيرة، **واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2014، ص08.

[4] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق ، ص51.

[5] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة ابي بكر قايد، تلمسان، كليةالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2014 ، ص57 .

للمؤسسة أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى.

02- **إستقرار الأرباح:** تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي قد تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو الهدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فإن حفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في التقليل الضرائب على الأرباح، مما يحمل العبئ الضربي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

03- **إستمرارية النمو:** يعتبر هدف نموها حسب كل مؤسسة، لإن القدرة على مواصلة النمو يعتبر من أحد أهم أهداف المؤسسة، وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيات إدارة المخاطر الجيدة الأعداد والتنفيذ يمكن أن تسهل إستمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تحدد نموها.

ويمكن تلخيص أهداف إدارة المخاطر في الشكل التالي:

الجدول رقم (1-2) : أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما بعد الخسارة	أهداف ما قبل الخسارة
-البقاء -إستمرارية العمليات -إستقرار الأرباح -إستمرارية النمو. -المسؤولية الإجتماعية.	-الإقتصاد -تقليل التوتر -أداء الإلزامات المفروضة خارجيا.

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص147.

المطلب الثالث: أساليب ووسائل إدارة المخاطر.

بما أن المخاطر تتميز بالتغير الدائم تحاول الشركات التعامل معها من خلال عدة طرق بغيت تحقيق أهدافها وضمان إستمرار نشاطها.

الفرع الأول: أساليب إدارة المخاطر.

هناك ثلاث أساليب يمكن إستخدامها في التعامل مع المخاطر وهي:

01- **تجنب المخاطر:** يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول فرص خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الإستثمار في وعاء إدخاري معين وتفضيل آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية إمتناع البنوك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الإئتمانية وعدم الإستثمار في الأوراق طويلة الأجل لتجنب مخاطر تغيرات أسعار الفائدة.

ورغم من تجنب المخاطر يقلل من إحتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات الكبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا أنه بعد أسلوب سلبيا

وليس إيجبيا في التعامل مع الأخطار ولأن التقدم الشخصي والإقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية،فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع الكثير من الأخطار.

02- **تقليل المخاطر:** أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقلل المخاطر تقوم برصد سلوك القرض مثلا في حالة البنك من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مثلا، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة بإستخدام سياسة لإدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لهذا الغرض.[1]

03- **تحويل المخاطر:** يقصد بتحويل المخاطر البحث عن طرف آخر يتحمل الخسائر المترتبة عن تحقق الخطر، والطرف الآخر الذي يتم تحويل الخطر إليه قد يكون متخصصا في التعامل مع الأخطار وإدارتها كما في حالة شركات التأمين، وقد لا يكون الطرف الآخر متخصصا في إدارة الأخطار، وتتم عملية تحويل الخطر مقابل تكلفة معينة يتحملها صاحب الخطر، سواء بسدادها نقدا إلى المحول إليه الخطر كما في حالة عقد التأمين.[2]

04- **قبول المخاطر:** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، فهذه الطريقة تعتبر إستراتجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. وعليه فكل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.[3]

الفرع الثاني: وسائل إدارة المخاطر.

يمكن تقسيم هذه الوسائل تبعا لمدى تأثير كل وسيلة على الخطر المختلفة وتنقسم إلى مجموعتين[4]:

المجموعة الأولى: مجموعة وسائل إدارة المخاطر التي لا تؤثر في الخطر وعناصره المختلفة على السياسات التالية:

- **السياسية الأولى**: سياسية تحمل الخطر.
- **السياسة الثانية**: سياسية تحويل الخطر.

المجموعة الثانية: مجموعة وسائل إدارة المخاطر التي تؤثر في الخطر وعناصره على السياسات التالية:

- السياسة الأولى: سياسة الوقاية والمنع.
- السياسة الثانية:سياسة التجزئة والتنوع.
- السياسة الثالثة: سياسة التجميع.

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص335-336 .

[2] ممدوح حمزة أحمد، **إدارة الخطر و التأمين**، ص 244. www.kotobarabia.com

[3] عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل إستراتيجي لإدارة الخاطر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، يومي25و26 نوفمبر2008، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص09.

[4] أسامة عزمي سلام و شقيري نورى موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010 ، ص56.

- السياسة الرابعة: سياسة التأمين.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في شركات التأمين.

تواجه شركات التأمين مخاطر متعددة، تجعل وضعيتها المالية في خطر وفي بعض الحالات تؤدي إلا الإفلاس بالمقابل هناك عدة طرق لإدارة لمواجهة هذه المخاطر.

المطلب الأول: منهج عمل إدارة المخاطر.

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح"إدارة المخاطر" هو العمليات التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية منشأة للحد من المخاطر المحيطة بها،وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي أو عملي تستطيع من خلاله هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر.

ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح و الفعال لا بد من تحديد المراحل اللازمة لذلك.

أولا: تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي[1]:

01- **تعريف المخاطر**: وهي الخطوة الأساسية الأول للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

02- **تحليل المخاطر**: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

03- **تقييم المخاطر**: وهو تحديد عنصر الخطر:

- الأثار التي يحدثها كل خطر.
- إحتمال حدوث كل خطر.

04- **التحكم في المخاطر**: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل إحتمال الخطر و آثاره.

05- **المراقبة والمتابعة الدورية:** وتتم لإكتشاف أي مصادر خطر جديدة، أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

---

[1] عاطف عبد النعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، دار الكتاب المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص06 .

ويمكن تمثيل هذه الخطوات الأساسية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): خطوات إدارة المخاطر.

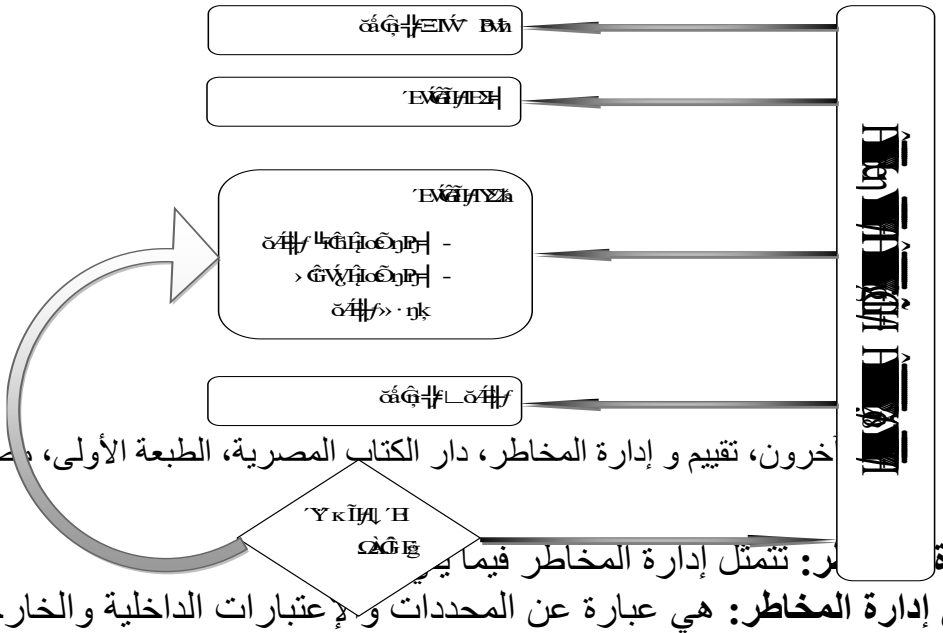

المصدر:عاطف عبد [illegible] خرون، تقييم و إدارة المخاطر، دار الكتاب المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص07.

ثانيا: مراحل إدارة [illegible]ر: تتمثل إدارة المخاطر فيما يلي:

01- إنشاء نطاق إدارة المخاطر: هي عبارة عن المحددات و الإعتبارات الداخلية والخارجية التي تأخذ بعين إعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في:

أ- **الإعتبارات الداخلية**: عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها.

ب-**الإعتبارات الخارجية**: ومن أمثلتها القوانين والأنظمة السائدة في البلد والنظام الإقتصادي المعمول به...الخ.

02- فحص المخاطر: حيث يتم وفق المراحل التالية:

أ- **التعرف على المخاطر:** على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه والآثار المترتبة عنه، الهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تحسين ومن ادوات التعرف على المخاطر نجد: (السجلات الداخلية، إستقصاءات، تحليل المخاطر، خرائط تدفق العمليات، تحليل القوائم المالية، عمليات المعاينة المؤسسة، المقابلة الشخصية...الخ) ويمكن لهذه الأدوات مقترنة بالخيال الإبداعي والفهم الوافي لعمليات

[1] أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2000 ، ص66 .

المؤسسة أن تساعد في ضمان عدم تجاهل المخاطر، منع، تخفيض أو حتى إزالة هدف أو أهداف المؤسسة من التحقيق.

ب- **تحليل المخاطر**: المرحلة الثانية من إدارة المخاطر هي حليل المخاطر، وتأتي بعد أن يكون قد تم تحديد المخاطر المحتملة في مشروع البناء. الغرض من هذه المرحلة هو تحديد مدى تعرض المشروع لكل خطر تم تحديده، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذه المرحلة أن تساعد منهجيا على إتخاذ القرار. هناك طريقتان لتحليل المخاطر الطريقة الكمية والطريقة النوعية[1].

ج- **تقييم المخاطر:** عندما يتم الإنتهاء من عملية تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقديم المخاطر ومقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئة، وإهتمامات أصحاب المصالح...الخ، لذلك يستخدم تقييم المخاطر لإتخاذ قرارات إتجاه المخاطر ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها ومعالجتها[2].

03- **معالجة المخاطر:** إتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع إجراءات رقابية للوقاية منها...الخ.[3]

04- **المتابعة والتدقيق:**

الأول: عبارة عن التدقيق التي يقوم بها طرف خارجي عن إدارة المخاطر والذي قد يكون مراجع خارجي عن المؤسسة أو قيم التدقيق الداخلي.
الثاني: فهو التدقيق الذي تقوم به إدارة المخاطر، ويعود إدراج عملية المتابعة والتدقيق في برنامج إدارة المخاطر لسببين:

- إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي القديمة، وكذلك التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون كذلك في العام الحالي فالإنتباه المتواصل مطلوب.

- إن الأخطاء ترتكب أحيانا ولهذا وجب التدقيق والمتابعة المستمرة وهذا لإكتشاف الأخطاء من جهة وكذا القيام بالتطوير والتحسين المستمر من جهة أخرى[4].

05- **الإتصال والتشاور:** يتم الإتصال التشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم إعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام

---

[1] طلال بن سالم العزرى، **إدارة المخاطر في المشاريع الإنشائية**، مواضيع عامة وتحليل للمخاطر في المشاريع الإنشائية الحكومية في سلطنة عمان، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص52 .

[2] the institnte of risk management,2002,p09

[3] مهند حنا نقولا عيسى ، **إدارة المخاطر المحافظ الإتمانية** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2010،ص126.

[4] حماد طارق عبد العال، **"إدارة المخاطر، (أفراد، إدارات، شركات، مصارف)"**، الدار الجامعية مصر، 2003، ص 62.

المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة والوضوح و أن يكون مدعما بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك[1].

المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين إلى عدة أنواع.

01- **مخاطر البيئة الخارجية:** هي المخاطر والتهديدات الناشئة من عوامل خارجية وتتمثل في مختلف التحولات و الإتجاهات التي يشهدها الإقتصاد العالمي من عولمة ومنافسة وتكتلات، وتغير في أذواق وتفضيلات الزبائن وظهور سلع بديلة، والتغيرات في الأوضاع القانونية والسياسية والإقتصادية للبلد. [2]

02- **مخاطر المعلومات:** هي مخاطر مرتبطة عن إستخدام نظم المعلومات، وتنشأة نتيجة عدم توافر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد في إتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالنشاط أو بالعمل سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية للمؤسسة، كما قد تتمثل في مخاطر ناتجة عن خطأ في إدخال البيانات من قبل العاملين، أو عن خطأ في معالجة البيانات من قبل نظم المعلومات، أو مخاطر ناجمة عن إختراقات غير قانونية عبر الشبكة.

03- **مخاطر التشغلية:** هي مخاطر مرتبطة على نحو دقيق بمشاكل إجراءات المطالبات، وإجراءات العمل والتعاملات مع الأطراف الأخرى، وتنشأ أيضا بتسجيل إخفاقات أنظمة المراقبة مثلا، ومختلف التنظيمات في الشركة كبعض مشاكل التشغيل الفردي والتي تعد أحداثا صغيرة محتملة للسير الجيد لها،لكنها تعرض الشركة لنتائج قد تكون فعلا مكلفة.[3]

04- **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع إلتزاماتها بشكل فوري، والتعثر في السداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عند تسيير الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لإلتزامات تجاه الشركة في الوقت المحدد أو المتوقع، وهي المرتبطة بعدم القدرة على بيع الأصول من دون التضحية بجزء من قيمتها، ومن شأن هذه المخاطر أن تنشأ عندما تغطي شركة التأمين إلتزاماتها بأصول طويلة الأمد، وبأخذ شركات التأمين كحالة خاصة نجد أن العسر المالي في هذه الشركات يشير إلى عدم قدرتها على دفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن عليه، ذلك أنه وفي بعض أنواع وثائق التأمين يقوم المؤمن له بدفع قسط ثابت لشركة التأمين مقابل أن تقوم الشركة بتغطية الخسائر حسب بيانات الوثيقة.[4]

---

[1] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] معتوق جمال،**إدارة المخاطرالمالية في ظل منتجات الهندسة المالية**- دراسة مقارنة بين سوقين ماليين - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015- 2016، ص162.

[3] عصاني عبد القادر، **إدارة المخاطر في شركات التأمين** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2005 -2006، ص104.

[4] هاني جزام أرتيمة، سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص107

05- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق نتيجة لتغير أسعار الأوراق المالية في سوق رأس المال وذلك نتيجة لأسباب الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، وعدم الإستقرار أو التباين يحمل في طياته مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسة للمستوى الذي تؤول إليه الأسعار في المستقبل، فقد يتعرض السوق إلى فترات هبوط أو صعود للأسعار قد تستمر لفترات قصيرة أو طويلة، وسعر السهم يتحدد عادة بقوى العرض والطلب على السهم في السوق إذ يتوقف هذا السعر على أعلى سعر يرغب المستثمر في دفعه ثمنا للسهم وعلى أدنى سعر يكون البائع على إستعداد لقبوله ثمنا لهذا السهم.[1]

06- مخاطر الشهرة: الشهرة هنا يقصد بها السمعة الحسنة، وتعد عامل مهم للمؤسسة المالية حيث إن لها إنعكاس كبير على سلوك وأداء العملاء وإقبالهم للتعامل مع المؤسسة مالية وما يترتب عليه من آثار على عوائد المؤسسة، وأن عدم قدرة المؤسسة على التعامل السليم مع العملاء قد يفقده شهرته أو سمعته، ولا يخفي على الكثير ما يسبب نقص أو سوء السمعة من آثار سلبية على تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر في شركات التأمين.

توجد عدة طرق لإدارة المخاطر في شركة التأمين سوف نتناول أهمها:[3]

أولا: أموال حقوق حملة وثائق التأمين: (المخصصات الفنية التقنية).

تقوم شركات التامين بتكوين نوعين من المخصصات هما:

- **المخصصات التجارية:** وهي التي يتحتم على أي مشروع إقتصادي تكوينها، مثل مخصصات الإهتلاك كمخصص إهتلاك العقارات، مخصص إهتلاك وسائل النقل...
- **المخصصات الفنية (التقنية):** تمثل هذه المخصصات أموال وحقوق حملة وثائق التأمين وترتبط بعملية التأمين إذ تخصص الظواهر الخاصة والمرتبطة بهذا النشاط، ويقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تزاول عمليات التأمين دون غيرها، حيث تعبر هذه الأموال عن جزء الذي تقتطعه شركات التأمين من الأقساط المحصلة سنويا لمواجهة الإلتزامات المستقبلية الواقعة على عاتقها.

ويمكن تقسيم المخصصات الفنية في شركات التأمين حسب نوع التأمين إلى:

01- أموال وحقوق حملة وثائق التأمين على الحياة:

يعد المخصص الرياضي أهم مصدر من مصادر أموال تأمينات الحياة وتعتبر أموال هذا المخصص أموالا طويلة الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات. ويقابل هذا المخصص مخصص الأخطار السارية في تأمينات الأضرار. يتم تقدير هذا المخصص بمعرفة خبير إكتواري إستنادا على أسس وقواعد فنية محددة أخذا بعين الإعتبار عوامل أهمها:

- مبلغ التأمين - مدة التأمين - نوع التأمين - كيفية سداد الأقساط - معدل الفائدة.....

---

[1] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات الإستثمارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص220.

[2] شحاده مروان، **"إدارة المخاطر"**، مجلة البنوك، دار حزيران، الأردن، العدد 5أوت، 2002، ص14.

[3] الناغي محمود السيد، **المنهج المحاسبي في شركات التأمين**، دار القلم للنشر والطباعة، القاهرة، 1991، ص159.

وتكمن أهمية تكوين هذا المخصص نتيجة تفاقم خطر الوفاة مع التقدم في العمر، في هذا الإطار تقوم شركة التأمين بتحصيل مجموع الأقساط من المؤمن لهم، هذه الأقساط المحصلة تكون قيمتها أكبر من قيمة الأقساط اللازمة لمواجهة المؤمن ضده.

من خلال ما سبق نستخلص أن المخصص الرياضي هو وسيلة تحتاط بها شركات التأمين لتجنب تفاقم الخطر مع مرور الوقت، وتستثمر أموال هذا المخصص في مجالات معينة ليستخدم فيما بعد هو و الفوائد المتأتية من إستثماره للوفاء بإلتزامات شركة التأمين في دفع التعويضات والمبالغ المطلوبة منها عند إستحقاقها.

إلى جانب هذا المصدر الرئيسي هناك أنواع أخرى من المخصصات نذكر منها:[1]

1- **مخصص المطالبات تحت التسديد:** مخصص يتم تكوينه بقيمة المطالبات التي يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية، ويعود سبب تخصيصه نتيجة طول وكثرة إجراءات تقدير وسداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات لازالت تحت التسوية في ختام السنة المالية.

2- **مخصص الإستردادت**: تشكل الإستردادات على مستوى فروع تأمينات الحياة المبالغ التي تدفعها شركة التأمين إلى المؤمن لهم الذين لم يرغبوا في إستمرار التعاقد أو أنهم عجزوا عن سداد مبالغ الأقساط المتبقية وذلك في إطار عملية تصفية الوثائق المكتتب بها، وتتمثل هذه المبالغ في القيمة الصافية أو القيمة الإستردادية والتي يتعين على جملة الوثائق دفع على الأقل القسطين الأولين للحصول عليها من مجموع الأقساط، ومواجهة خطر تصفية وثائق التأمين تقوم الشركة التأمين بتكوين هذا المخصص في تاريخ الجرد.

3- **مخصص المشاركة في الأرباح:** يطابق هذا المخصص مبلغ النتائج النقدية والمالية التي تشكل مشاركة المستفيد من العقد في الأرباح المحققة والتي لم توزع خلال إقفال السنة المالية، حيث تلتزم شركة التأمين بنص التشريع بإشتراك مؤمنيها في هذه الأرباح عن طريق تكوين مخصصات المشاركة في الأرباح.

02- **أموال وحقوق جملة وثائق التأمين على الممتلكات والمسؤولية:** وتضم المخصصات التقنية التالية:

1- **مخصص الأخطار السارية (مخصص الأقساط المدفوعة مقدما):** من المتعارف عليه أن عقود تأمينات الأضرار هي عقود سنوية - تغطي مخاطر عام كامل- لكن تاريخ بدأ سريان عقد التأمين لا يقترن بالضرورة بتاريخ بدأ الدورة المالية لشركة التأمين إذا أن إبرام عقود التأمين يتم على مدار هذه الدورة، من هنا فإن الإيراد الناتج عن هذه العقود و المتمثل فب أقساط التامين لا يخص السنة المالية التي تم فيها التعاقد، وإنما يرتبط أيضا بالسنة المالية التالية والتي تمتد لها مدة سريان عقد التأمين. لذا جرت العادة في شركات التأمين على تكوين مخصص الأخطار السارية المتعلق بإيراد السنة المالية الموالية، والذي يستخدم مستقبلا

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر،2003 ، ص 38

لتغطية الأخطار السارية أو يسترده المؤمن له في حالة رغبته في إلغاء العقد مع شركة التأمين[1].

كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة طرق لتكوين هذا المخصص تختلف في دقتها وأهميتها حسب نوع التأمين وحجم العمليات التأمينية نذكر منها.

- ✓ الطريقة الأربعة والعشرينية.
- ✓ الطريقة الثمانية.
- ✓ طريقة الأثنى عشر.

1- مخصص التعويضات تحت التسوية: تقوم شركات التأمين بتكوين هذا المخصص بسبب وجود فاصل زمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق في التعويض من جهة وبين التاريخ الذي يتم فيه تسوية المطلبات ودفع التعويضات من جهة أخرى.

إذا يمثل هذا المخصص قيمة التعويضات التي إستحقت عن أخطار تحققت فعلا خلال السنة المالية إلا أنها لم تسدد حتى تاريخ الإقفال وهذا بسبب طول إجراءات التسوية التي تشمل:

- ✓ تقديم المؤمن له المستندات الدالة على وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض.
- ✓ قيام شركة التأمين بإجراءات في التأكد: من وقوع الخطر فعلا، السبب القريب في حدوثه، تقدير حجم الضرر الذي على أساسه تقدر قيمة التعويض الواجب أداءه.

يظهر مخصص التعويضات تحت التسوية في ميزانيات جميع شركات التأمين وتعتبر مبالغه حق من حقوق حملة الوثائق.

وجدير بالذكر أن هذا المخصص يعد من المخصصات التي تواجه فيها شركات التأمين صعوبات كثيرة عند تقديرها، وذلك نتيجة صعوبة تقدير قيمة التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدما و قبل إجراء التسوية، هذا ما جعل شركات التأمين تستخدم طرق تقديرية لتقييمها مثل:

- ✓ طريقة الملف بملف.
- ✓ طريقة التكاليف المتوسطة.

وتعد طريقة الملف بملف الأكثر إستعمالا في الميدان العلمي و تطبق في كل فروع أنواع التأمين.[2]

2- مخصص التقلبات في معدل الخسائر: ترجع أهمية تكوين هذا المخصص إلى أن معدل الخسائر في شركات التأمين يختلف من سنة إلى أخرى، فقد تتعرض شركات التأمين لسنوات تكون فيها الخسائر والتعويضات، ونظرا لصعوبة تغيير القسط السنوي إذا ما تغيرت معدلات الخسائر عن المعدلات المحسوبة ولكي تحقق شركة التأمين التوازن بين السنوات السيئة، تقوم باحتجاز جزء من الأرباح المحققة خلال السنوات الحسنة أين يكون هناك إنخفاض في مستوى الخسائر عن مستوى الأقساط في شكل هذا المخصص - مخصص التقلبات في معدل الخسائر- الذي يوجه لمقابلة السنوات السيئة والتي تتسم بإرتفاع الخسائر.[3]

ثانيا: إعادة التأمين والتأمين المشترك

---

[1] محمد جمال هلالي وعبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص358.

محمد توفيق البلقين، جمال عبد الباقي واصف , **مبادئ إدارة الخطر و التأمين**, دار الكتب الأكادمية، 2004 ، ص403- 408 ، بتصرف.[2]

ثناء محمد طعمية، **محاسبة شركات التأمين**، إيتراك للطباعة و النشر،الطبعة الأولى ، مصر،2002، ص56-57.[3]

يمثلان تقنيات تسمح بتوسيع قدرة شركات التأمين على تغطية ومواجهة الطلب على التأمين، فإعادة التأمين هي قيام شركة التأمين بتحويل كل أو جزء من الأخطار التي تؤمنها إلى شركة أخرى، وتتبع أهمية إعادة التأمين من أنها تؤدي إلى توزيع الخطر على عدة مؤمنين وبذلك يصبح الخطر موضع التأمين غير مركز وتسمى الشركة الأولى بالمؤمن المباشر بينما تسمى الشركة التي أعيد التأمين لديها بهيئة إعادة التأمين أو المتنازل لها. هناك بعض شركات التأمين التي تختص في عملية إعادة التأمين فقط وبذلك لا تقوم بأي عملية تأمين مباشرة و هناك شركات أخرى تقوم بهذه العملية إلى جانب عمليات التأمين المباشر التي تقوم بها، وفي بعض الأحيان تقوم الشركة التي أعيد التأمين لديها بإعادة التأمين لدى شركة تأمين ثالثة وهذا ما يسمى بإعادة تأمين ويتم اللجوء إليه لتغطية وتأمين الأخطار الصناعية، النقل البحري والجوي وأخطار المباني.[1]

أما التأمين المشترك يمثل توزيعا لمسؤولية التأمين على المحل المعني بين عدة مؤمنين في إطار عقد تأمين واحد. إن فكرة إعادة التأمين تتطابق من حيث المنطق مع التأمين المشترك. ففي كلتا الحالتين تلجأ شركة التأمين إلى إشراك جهات آخرى في تحمل مسؤولية الأخطار التي أكتتبت فيها وبما يتجاوز طاقتها الإستعابية.[2]

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

زاد الإهتمام بالتدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بعد الأزمات المالية التي حدثت في كبريات دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في إدارة المخاطر، فالتدقيق الداخلي له دور فعال في ضمان كفاءة والفاعلية في القطاع المالي،بحيث يوفر ضمانات مستقبلية وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين المنشأة.

المطلب الأول: علاقة بين التدقيق وإدارة المخاطر.

إدارة المخاطر بحاجة ماسة إلى التدقيق الداخلي لأنه يساهم بشكل كبير في المساعدة على التنبأ بالمخاطر وحسن إدارتها، وهنا تكمن العلاقة بينهما:

وتظهر مستويات العلاقة من خلال 05 عناصر هي:

1- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق**: عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر المالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر ويتم من خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.[3]

2- **مرحة التنفيذ:** خلال مرحلة تنفيذ التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو إختيار ما إذا كانت إدارة المنشأة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي

---

[1] أرشد فؤاد التميمي، **إطار في التنظيم و تقييم الأدوات**، دار اليازوري العلمية، عمان،2010، ص348.

[2] سليم علي أمين الوردي، **إدارة الخطر و التأمين**، مكتبة التأمين العراقي، الطبعة الإلكترونية، 2016، ص191.

[3] مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013, ص19 .

المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين، المدقق ومدير المخاطر.[1]

3- **مرحلة أوراق العمل**: تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها الشركة ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.[2]

4- **مرحلة إعداد تقرير المدقق:** ويتم وضع النتائج التي تم التوصل خلال عملية تدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي. بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليمات إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

5- **مرحلة المتابعة:** بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المنشأة للخسارة.[3]

المطلب الثاني: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية الى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأ، المساعدة في التأكد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي:[4]

- تجنب أي نشاط يهدد إستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

ومن بين أهم الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:

- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية؛
- تقييم عمليات إدارة المخاطر؛

---

[1] بغدود راضية، صباحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطرالمصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وإنعكاساتها، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 26-27 نوفمبر2013، ص14 .

[2] مرابطي نوال، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] بغدود راضية، صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيتير، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2011، ص 54.

- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.

ومن أجل القيام المدقق بدور فعال في إدارة المخاطر،وجب عليه القيام بالمهام التالية:[1]
الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المنشأة؛
البحث والمراجعة وإستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي إستندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.

كما أن هناك أدوار يجب على المدقق أن يتجنبها في عملية إدارة المخاطر وهي كالتالي:[2]
- تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطر؛
- إتخاذ قرارات الإستجابة للمخاطر؛
- القيام بإجراءات إستجابة للمخاطر لمصلحة الإدارة؛
- المساءلة عن العمليات إدارة المخاطر؛
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

المطلب الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر.

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لإحتياجات المؤسسة، وعليه يتم تقييم وتدقيق برامج إدارة المخاطر بالخطوات التالية:[3]

أولا: مراجعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها:

تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة المخاطر الذي وضعته المؤسسة ومعرفة أهداف هذا البرنامج ومدى مناسبتها، ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها وعندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف أخرى وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة تناقص بين التطبيق و السياسة يلزم التوفيق بين الإثنين إما بتغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع المخاطر.

ثانيا: التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

بعد إنتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على إحتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن إستخدامها.للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التدابير التصحيحية اللازمة.[4]

ثالثا: تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] RSM AStnte consnlting 2008," internal Audit and risk management"،p10

[3] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص123.

[4] The institute of intennal auditors.2009.p09.

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المدخل المختلفة الممكن إستخدامها للتعامل مع كل مخاطرة،وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

رابعا: تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة :

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد.في المعيار رقم 2120، الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

أ- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر؛

ب- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرف للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات،وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات.[1]

خامسا: التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج:

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغيرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.[2]

خلاصة الفصل :

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص52- 53

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، نفس المرجع، ص69.

المخاطر بصفة عامة تعد من التهديدات التي تنشأ داخل بيئة المؤسسة، ويكون لها تأثير على وضعيتها وبالتالي على الكثير من المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تطويرها، أو في الجوانب التي تلتزم المؤسسة الوفاء بها إتجاه ذاتها أو إتجاه الغير من الزبائن والمنافسين.

تعتبر عملية إدارة المخاطر وتقسيمها والتعامل معها أمرا مهما جدا لنجاح وإستمرار المؤسسة، وتعتبر إدارة المخاطر عنصر حيويا وهاما بحيث تقوم على حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث أو النتائج التي يمكن أن تحدث تأثير،جوهريا على تحقيق الأهداف وإستراتيجيات المؤسسة.

فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر،كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. فكلاهما وظيفتين يكمل بعضها البعض مع الحفاظ على إستقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

الفصل الثالث: دراسة حالة لمهنة التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمين

تمهيد:

إن الشركات الأعمال والمؤسسات الإقتصادية تسعى دائما الى ممارسة أنشطتها بطرق تساعدها على تحقيق أهدافها المتعددة،لكل بالمقابل هناك عوائق ومخاطر جمة تعترضها، سواء على مستوى النشاطات الحالية أو المستقبلية، وبما أن شركات التأمين جزء من شركات العال المنسوبة للمؤسسات المالية المتواجدة في أي إقتصاد، ونظرا للمكانة التي تحتلها من خلال الدوار

التي تلعبها في تأمين الأخطار التي يتعرض لها الفراد والمؤسسات،فإن المخاطر التي تواجهها تشكل مصدر تهديد دائم، يدفعها إلى الإهتمام بها من خلال اللجوء إلى إدارتها.

لذا تعد إدارة المخاطر من أهم الإنشغالات الحالية التي تعمل وشركات التأمين على تأسيسها، وتسعى لإقامة ما يناسبها من أنظمة لإدارة مخاطرها،بغرض تحقيق الهدف العام المتمثل في السعي من أجل البقاء والإستثمار في النمو والتطور ومن خلال هذا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** لمحة حول الشركة الوطنية للتأمين SAA .
- **المبحث الثاني:** دراسة وكالة SAA تيسمسيلت.
- **المبحث الثالث:** التدقيق وإدارة المخاطر في الشركة الوطنية للتأمين تيسمسيلت.

المبحث الأول: لمحة تارخية عن الشركة الوطنية للتأمين.

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من الشركات البارزة في مجال صناعة التأمين، ومن بين الشركات ذات الأهمية القديمة في مجال التأمين، حيث عملت على توفير خدمات عبر كامل التراب الوطني من خلال مديرياتها الجهوية ووكالاتها المختلفة بتسهيل عملها في مختلف المجالات.

المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين.

أولا: نشأة الشركة:

أنشأت الشركة الوطنية للتأمين (saa) في 12ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و39 % من رؤوس الأموال على التوالي، و هذا نظرا لإفتقار الجزائر عقب الإستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها إبتدءا من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك وتحديدا في 1966/05/27 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبذلك إحتكار الدولة لقطاع التأمين.

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين على التحول إلى السوق المحلية لإخطار البسيطة كتأمين السيارات التأمين على الحياة الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين. في سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على إستقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأسمال يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري ليصل في سنة 1998 إلى 2.5 مليار ليبلغ سنة 2005 إلى 3.8 مليار دينار جزائري.

سنة 1995 وأثر قرار وزاري من خلال التعليمة 95 /07 حول التأمينات التي منحت الوسطاء المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية. وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع إحتكار الدولة لنشاط التأمين.[1]

ثانيا: بطاقة فنية للشركة الوطنية للتأمين

الجدول رقم (1-3): بطاقة فنية عن الشركة الوطنية للتأمين.

الشركة الوطنية للتأمينات Saa	
رأس المال	20 مليار دينار جزائري
الرئيس المدير العام	ناصر سايس
البريد الالكتروني	Saa.@wissal.com.dz
الموقع الإلكتروني	Saa.dz

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق الشركة

المطلب الثاني: منتجات ومهام وأهداف الشركة الوطنية للتأمين:

أولا: مهام وأهداف الشركة : تعمل شركة التأمين على تحقيق جملة من المهام والأهداف التي يمكن توضيحها في ما يلي:

01- مهام شركة التأمين

من بين مهام الشركة عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الإجتماعية والمهنية إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن. هذا بإضافة إلى أن الشركة مرتبطة بالتطور للبلاد، وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية.

ومهامها على هذا المستوى تتمثل في:

- ممارسة كل عمليات التأمين؛
- تمويل كل المشاريع الإتمانية؛
- العمل دراسة سوق التأمينات وإقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الإقتصاد في إطار سياسة البلاد؛
- القيام بإستثمارات سياسية وإقتصادية؛

[1] تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 1963/09/12 في صور مختلطة جزائرية بنسبة 61%ومصرية 39 %وفي 1966/05/27 أممت الشركة في إطار إحتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين وفي 1975/05/21 مع ظهور قانون التخصص إحتكرت الشركة كل من فرع التأمين على السيارات وأخطار البسيكة والتأمينات على الحياة.

- تستعمل سياسة الإدخار وتساهم و تشارك كمستثمر تأسيسي؛
- حماية ممتلكات المواطنين.[1]

02- **أهداف الشركة الوطنية للتأمين** : يمكن تلخيص أهداف الشركة الوطنية للتأمين فيما يلي:

- المحافضة على مكانتها في السوق؛
- الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن القرض خاصة المتعلقة بالأخطار المختلفة؛
- تحسين نظام الإستغلال وذلك بتحديثه؛
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال؛
- إنشاء فرع للصيانة؛
- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الإستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر؛
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن،حيث تعزم المؤسسة طرح منتوجين جديدين للتأمين على الأشخاص.

ثانيا: منتجات الشركة الوطنية للتأمين.

تقوم الشركة بعرض عدة منتجات إلا أن المنتج الذي يأخذ حصة هو منتج السيارات.

1- **تأمين السيارات:** حيث تأمن على مختلف السيارات بأنواعها أحجامها،ويتم التأمين وفقا للوثائق التالية: رخصة السياقة، البطاقة الرمادية، حيث يطلع المؤمن له على جميع الضمانات التي تقدمها الشركة، وهناك نوعان من الضمانات: الضمانات إجبارية أي تجبر على المؤمن له مثل المسؤولية المدنية، وضمانات إختيارية مثل ضمان الزجاج، الحريق والسرقة...الخ.

كما أنه يوجد نوعان من التأمين على السيارات، تأمين عادي لا يعوض صاحبه إلا كان مظلوما، وتأمين الشامل يعوض صاحبه ظالما أو مظلوما.

2- **تأمين الأخطار المختلفة:** يشمل هذا التأمين ما يلي:

- تأمين الأخطار الصناعية.
- تأمين الأخطار البسيطة.
- تأمين السكن.
- تأمين أخطار الحريق، الإنفجار والعناصر الطبيعية.
- تأمين الأخطار الفلاحية.[2]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين.

إن تنظيم الشركة يكون على مستويين المستوى المركزي العام والمستوى الجهوي.

1- **المستوى المركزي العام:** تتبع الشركة الوطنية للتأمين نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام بالإضافة إلى مديرين عاملين مساعدين: مدير عام مكلف

---

[1] من وثائق الشركة الوطنية للتأمين SAA.

[2] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين saaأفريل 2018 ، www.SAA.DZ.

بالجانب الإداري، مرتبط بمديريات مركزية، والآخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام. ويمكن توضيح الهيكل الإداري للشركة على المستوى المركزي من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين على المستوى المركزي

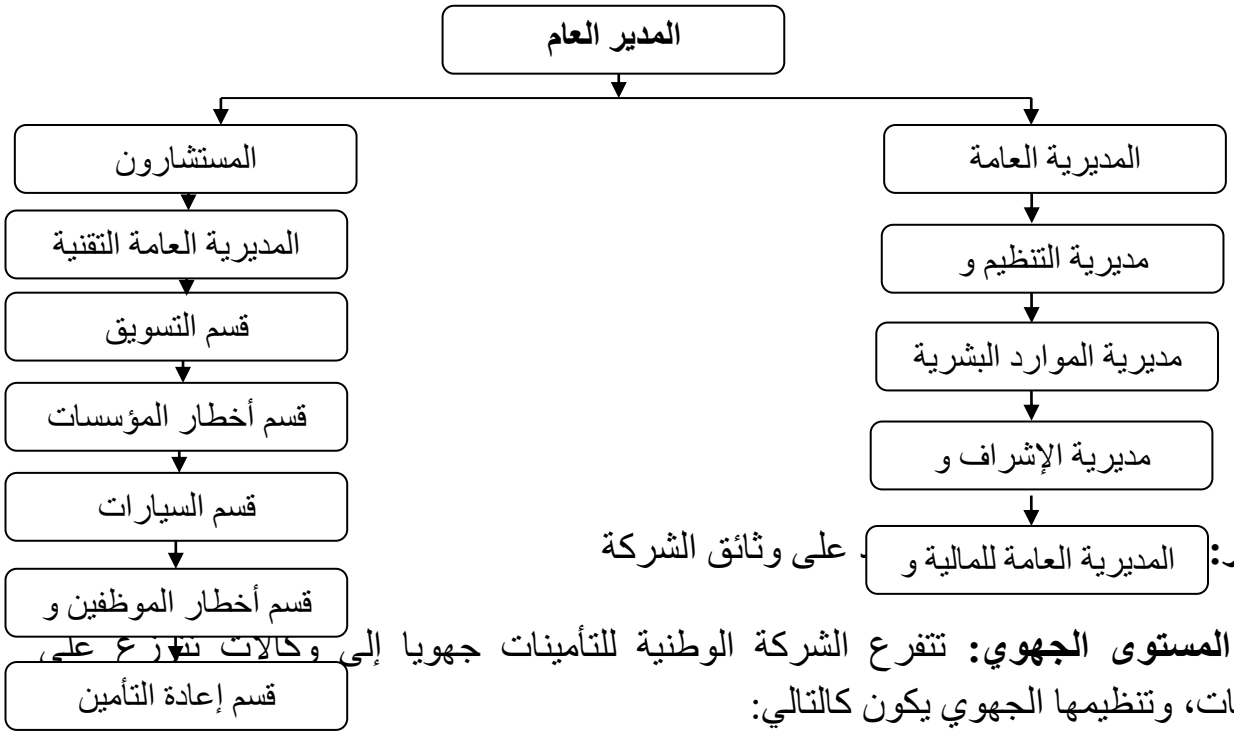

المصدر: على وثائق الشركة

2- المستوى الجهوي: تتفرع الشركة الوطنية للتأمينات جهويا إلى وكالات تتوزع على الولايات، وتنظيمها الجهوي يكون كالتالي:

الشكل رقم (3 -2): الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي

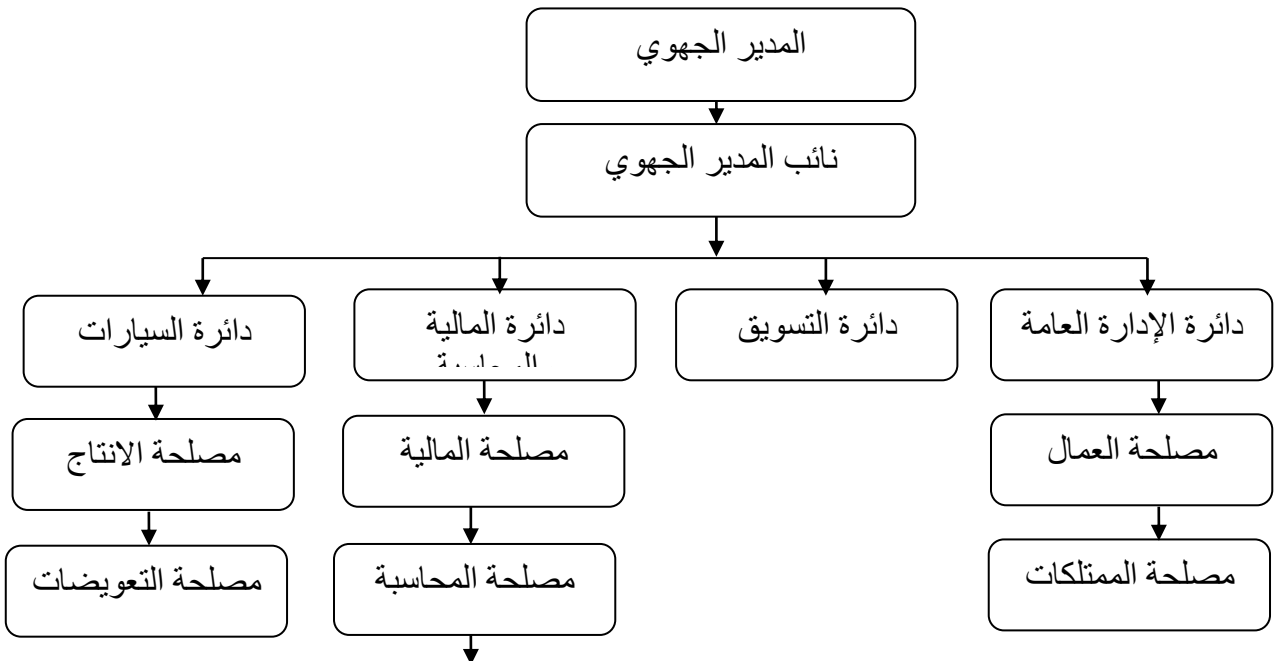

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق الشركة

فروع الشركة الوطنية للتأمين:

تتكون شبكة مبيعات المؤسسة الوطنية للتأمين من 14مديرية جهوية تتنوع عبر كافة التراب الوطني كالتالي:[1]

- ❖ المديرية الجهوية الجزائر01
- ❖ المديرية الجهوية الجزائر03
- ❖ المديرية الجهوية باتنة.
- ❖ المديرية الجهوية بشار.
- ❖ المديرية الجهوية قسنطينة.
- ❖ المديرية الجهوية البليدة.
- ❖ المديرية الجهوية وهران.
- ❖ المديرية الجهوية ورقلة.
- ❖ المديرية الجهوية غليزان.
- ❖ المديرية الجهوية سيدي بلعباس.
- ❖ المديرية الجهوية تيزي وزو.
- ❖ المديرية الجهوية تلمسان.

المبحث الثاني: دراسة وكالة saa تيسمسيلت.

[1] تأسست الشركة الجزائرية للتأمين ،نفس المرجع السابق.

إن التحول الذي يشهده قطاع التأمين في مختلف جوانبه التنظيمية والهيكلية و التشريعية، أدى إلى حدوث تطور متدرج فيه، خاصة بعد إصلاحات التي طرأت عليه، بدأمن فتح المجال للخواص، وخلق شركات جديدة وشبكات وسطاء موزعة على مختلف مناطق الوطن، والعمل على تنوع المنتجات التأمينية.

المطلب الأول: تقديم الوكالة

أولا: نشأتها:

تعتبر الشركة الأم هي مركز تعيين أو عزل أو ترقية كل من يعمل لصالحها، كما أن لها حسابات خاصة بها بإستقبال جميع الأموال لها المحصلة من أقساط المؤمن لهم في جميع الوكالات و الوحدات التي تقوم بالإعانات و الدعاية و الإشهار، أما الوكالة فما هي إلا الخلية التي تقوم بالإنتاج و تحويل المحاصيل إلى الوحدة التي هي بدورها تحولها إلى المديرية العامة بعد أن تسجل و تقيد في سجلات خاصة وتقوم الشركة الأم بتوزيع الأرباح على مستخدميها في كافة الوكالات، حيث أن الشركة الوطنية للتأمين التابعة لولاية تيسمسيلت، هي إحدى الوحدات الموزعة عبر التراب الوطني التابعة لولاية غليزان، عنوان مقرها هو حي 200 سكن طريق تيارت و تعد واحدة من بين 25 وحدة تابعة للشركة الوطنية للتأمين الأم، سنة 1986.[1]

ثانيا: الهيكل الوظيفي للشركة.

الجدول رقم (2-3): الهيكل الوظيفي للشركة .

الهيكل الوظيفي	المستخدمين
مدير	01
عون مصلحة الإنتاج	02
عون مصلحة المحاسبة	01
عون مصلحة المنازعات	02
عون أمن	02
عون النظافة	01

المصدر: وكالة تيسمسيلت

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة

ويمكن توضيح الهيكل التنظمي للوكالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظمي على مستوى الوكالة

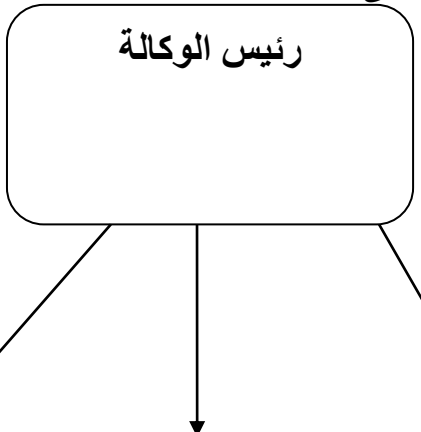

[1] الشركة الوطنية للتأمين التابعة لولاية تيسمسيلت

المصدر:من إعداد الطالبتين بإعتماد على وثائق المؤسسة.

ثالثا:دراسة الهيكل التنظيمي للوكالة:

1- رئيس الوكالة:

يقوم بتنظيم، تنسيق وتوجيه نشاطات الوكالة بالإستناد إلى القانون الداخلي للمؤسسة والمسطر من طرف الإدارة العامة،كما أنه يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح،وبالتوقيع على مختلف الوثائق،كما أنه يسهر على التحقيق رقم أعمال الوكالة المحدد من طرف الشركة.

2- مصلحة المحاسبة:

تقوم بتنفيد جميع العمليات المحاسبية التي تدخل إلى الوكالة وتخرج منها لتنفيذ العقود المبرمة والأقساط المحصل عليها،وكذا نفقات الوكالة، والمبالغ التعويضية، وترفع التقرير كل عشرة أيام إلى المديرية الجهوية غيلزان و التي بدورها تبعث بها إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

3- مصلحة الإنتاج:

وهي أهم مصلحة داخل الوكالة،حيث تقوم بتأمين مختلف المركبات، تأمين الأملاك النقل والأخطار المختلفة وتتم هذه العملية عن طريق إبرام عقد بين الوكالة والزبون وفق شروط محددة.

4- مصلحة التعويضات:

تتمثل مهامها في إستقبال المؤمن لهم بعد حصول الخطر المؤمن ضده للإبلاغ عنه،وبعد إخضاع الشيئ المؤمن عليه للخبرة ومعاينة الحادث، يتم تقييم الخسارة والتأكد من نوع التأمين ودفع (التعويض)الخسارة.[1]

المطلب الثاني: عمليات التأمين داخل الوكالة.

يقوم موظفوا المصالح المختلفة داخل الوكالة بإستقبال الزبائن يوميا لتلبية إحتياجاتهم التأمينية من إبرام للعقود، وإستقبال ملفات التعويض عن الحوادث...الخ، كل مصلحة لها مهامها الخاصة بها كما يلي:

أولا: نشاط المصالح

كما سبق ذكره تحتوي الوكالة على ثلاث مصالح وهي:

1- مصلحة الإنتاج.
2- مصلحة التعويضات.
3- مصلحة المحاسبة.

بحيث تقوم مصلحة الإنتاج بالتأمين على عدة أخطار نذكر منها:

أ- التأمين على الأخطار المتعددة: والذي ينقسم بدوره إلى:

✓ **الأخطار البسيطة**: والتي تتمثل في:

- المسؤولية المدنية.
- السكن.
- الزجاج.
- المياه و الكوارث الطبيعية.

✓ **الأخطار الصناعية:** والتي تحتوي على:

- الحريق.
- المسؤولية المدنية على المواد الكيميائية.
- الأخطار على التركيب.
- المسؤولية المدنية عشرية (10سنوات) حتى وقت تسليم المشروع.
- متعددة الأخطار على الصناعة و التجارة.

ب- أخطار النقل: ونجد فيها:

- تأمين على النقل البري.

ج- الأخطار الفلاحية: والتي يتم التأمين فيها على:

- الأراضي الفلاحية و الماشية و الجرارات.
- الغلة.

د- تأمين على السيارات: وتضم:

✓ **الأخطار الإجبارية:** ضمان مسؤولية المدنية- المتابعة والدفاع – الركاب.

---

[1] نفس المرجع السابق.

- ✓ **الأخطار غير الإجبارية:** كل الأخطار- أضرار التصادم – السرقة – الحريق – إنكسار الزجاج.

ونجد في مصلحة التعويضات:
- ✓ تأمين على الحوادث المادية.
- ✓ تأمين على الحوادث الجسمانية.
- ✓ قسم المنازعات.

وفي الأخير نجد مصلحة المحاسبة التي تقوم بالتسجيل المحاسبي لكل العمليات السابقة.

ثانيا: عملية إبرام العقود

في مصلحة الإنتاج يقوم الموظفون يومياً بإستقبال المؤمنين الذين يقصدونها بغرض التأمين على ممتلكاتهم وتنتهي العملية بإبرام عقد التأمين بين الطرفين المؤمن و المؤمن له:[1]

01- إبرام العقد :

عندما يريد أحد الأشخاص أن يؤمن على خطر معين أن يتقدم إلى شركة التأمين إلا إنه يحصل أحيانا أن ينتقل لعميل ومعه تسعيرات التأمين ليعرض على الشخص الشروط التي بموجبها يمكنه أن يبرم عقد التأمين مع الشركة، وفي كلتا الحالتين فإنه الطلب يكون مطبوعا بعناية ومشتملا على تحديد الخطر، يعطى لطالب التأمين ليملأه ويوقعه ثم يعيده.

02- وثيقة التأمين:

إذا قبلت شركة التأمين أن تؤمن الخطر المطلوب فإنها تجهز وثيقة التأمين بنسخ عديدة توقع من قبل ممثلها المختص وتقدم من طرف عميلها إلى المؤمن له الذي يوقعها بدوره، ويحتفظ بنسخة منها مع دفعة القسط الأولي إلى العميل الذي يستلم النسخ الأخرى ويودعها الأماكن التي يحددها نظام الشركة وبمقتضى المادة "7" من قانون التأمينات والتي تنص: " يحرر عقد التأمين كتابيا، وبحروف واضحة وينبغي أن يحتوي إجباريا زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين على البيانات التالية:

- إسم كل من الطرفين المتعاقدين؛
- الشيء و الشخص المؤمن عليه؛
- طبيعة المخاطر المضمونة؛
- تاريخ الإكتتاب؛
- تاريخ سريان العقد ومدته؛
- مبلغ قسط أو إشتراك التأمين؛
- مبلغ الضمان (أنظر الملحق رقم 01)".

---

[1] إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،الطبعة الثالثة ، 2001،ص 90- 95

تحديد القسط:

قسط التأمين هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه لتغطية الخطر موضوع التأمين، ويختلف القسط حسب الشيء المراد تغطيته.

1- خطوات حساب قسط التأمين

تتبع شركات التأمين خطوتين أساسيتين لحساب قسط التأمين موضوع التأمين، وحسب ما صادق عليه المشرع الجزائري تتمثل هذه الخطوتين فيما يلي:

الخطوة الأولى: تتم من خلالها حساب القسط الصافي

الخطوة الثانية: تتمثل في حساب المبلغ الذي يجب على المؤمن له أن يدفعه لشركة التأمين و هو ما يسمى بالقسط التجاري

فالقسط الصافي هو المبلغ الذي يكفي لتغطية الأضرار الناتجة عن تحقق الخطر دون أن يتعرض المؤمن لخسارة ودون تحقق ربح، بحيث يكون معادلا لقيمة الخطر من حيث إحتمال وقوعه ومدى جسامته وحسب درجات تفاقم الخطر، والذي يتم تحديده على أساس التعريفة وهذا من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من عملية المعاينة وعلى هذا الأساس نحصل على قيمة الخطر بنسبة في بادئ الأمر ثم يتم تحويلها لقيمة حقيقية بالإضافة إلى عوامل أخرى تتدخل في الإعتبار وهي:

- **مبلغ التأمين**: حيث كلما زاد مقدار مبلغ التأمين كلما زادت قيمة القسط.
- **مدة التأمين**: عادة تقاس مدة التأمين سنة و لذا زادت عن سنة تتزايد قيمة القسط.
- **سعر الفائدة**: المؤمن يستثمر القسط المدفوع قبل وقوع الخطر ولذا يخفض نسبة الزيادة التي ينتظر الحصول عليها من الفوائد.

فإذا كان القسط الصافي يمثل غطاء الخطر، فإن هناك عناصر خارجية أخرى"علاوة القسط" تؤخذ في الإعتبار عند تقدير القسط التجاري وهي كالتالي:

- نفقات الإدارة وهي كل المصاريف التي تتحملها شركة التأمين في سبل مزاولتها مشروع التأمين وتشمل عدة عناصر منها:
  - أجور ومرتبات العاملين.
  - مصاريف الخبراء.
  - مصاريف الإستغلال.
  - مصاريف العقد وتدخل ضمنها مبلغ ورقة عقد التأمين
- **نسبة الربح:** إن شركة التأمين هي مؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ولذا تدخل نسبة من الربح في مقدار القسط.
- **الضرائب**: إن النشاط الذي تقوم به الشركة التأمين تخضع من خلاله للضرائب التي تفرضها الدولة،حيث تلتزم بأدائها كما أنها تقع على عاتق المؤمن له.

كما تأخذ هذه النسبة من القسط الصافي و تتمثل هذه الضرائب في: TVA الرسم على القيمة المضافة وتكون بنسبة 17% من قيمة القسط الصافي.

2- طرق حساب القسط الصافي:

لحساب قسط التأمين نختار بين طريقتين، طريقة معدل الخسارو و طريقة التوقع الرياضي حيث تختلف الطريقة المستعملة بإختلاف نوع التأمين،كما تتبع طريقة معدل الخسارة في التأمينات التي تخضع لمبدأ التعويض بينما تستخدم الأخرى في أنواع التأمينات الأخرى.

2-1-طريقة معدل الخسارة: هي نسبة قيمة الخسارة الناتجة عن وقوع خطر معين إلى قيمة الممتلكات التي تعرضت لهذا الخطر و لذا يجب جمع البيانات الإحصائية عن قيم الممتلكات التي تعرضت للخسارة في الماضي بسبب ذلك، الخطر وقيم هذه الخسارة وبقسمة مقدار هذه الخسارة على قيمة الممتلكات نحصل على معدل الخسارة.

$$\textbf{معدل الخسارة} = \frac{\textbf{قيمة الخسائر الناتجة عن وقوع خطر معين}}{\textbf{قيمة الممتلكات التي تعرضت لهذا الخطر}}$$

2-2- طريقة التوقع الرياضي: تعتمد هذه الطريقة على نظرية الإحتمالات في الإحصاء و تستخدم هذه الطريقة في التأمينات التي تحدد فيها مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن إلى المؤمن له عند تحقق الخطر موضوع التأمين في عقد التأمين.

ولتطبيق هذه الطريقة يجب معرفة حدوث الخطر موضوع التأمين وتكون معادلة التوقع الرياضي كما يلي:

التوقع الرياضي = مبلغ التأمين × إحتمال حدوث الخطر موضوع التأمين

ولكن القسط الصافي في هذه الحالة لا يساوي معادلة التوقع الرياضي فقط القيمة الحالية للتوقع الرياضي.[1]

المبحث الثالث: تدقيق إدارة المخاطر في الشركة الوطنية للتأمين تيسمسيلت

تهتم الشركة الوطنية للتأمين بمهنة التدقيق الداخلي وتحتاج هذه المهنة إلى مراحل لتنفيذها وتقييم فعاليتها التي تساعد المدقق الداخلي على الحد من هذه المخاطر وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: كيفية القيام بالتدقيق الداخلي في الشركة.

تتم عملية التدقيق الداخلي في الشركة ككل على عدة مستويات وهي كالأتي:

- التدقيق الداخلي على مستوى كل فرع.

---

[1] زياد رمضان ،**مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين** ، دار الصفاء للنشر ،عمان،1998، ص 38.

- التدقيق الداخلي على مستوي كل منطقة.
- التدقيق الداخلي لشركة الأم.

عند القيام بعملية التدقيق الداخلي نقوم بالمراحل التالية:

1- **التحضير لمهنة التدقيق الداخلي:** يتم إعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات التدقيق الداخلي فتحدد أهم العمليات التي سوف يتم تدقيقها، و التواريخ التي يجب أن تنفذ هذه العمليات، هذا البرنامج يعد من قبل المدققين الداخليين لمختلف الفروع لتناقش وتعدل مع مديري الفروع، هذا وفق لما تم تدقيقه في السنوات السابقة وما تم ملاحظته من جهة.

2- **المصادقة على مهنة التدقيق الداخلي:** وبعد عملية المناقشة و التعديل يتم الخروج ببرنامج عام، يتم المصادقة عليه، بما يخدم الأهداف العامة والخاصة، ليتم توزيع هذا البرنامج على جميع مديريات التدقيق الداخلي التابعة للفروع، لتقوم هذه الأخيرة بتطبيق هذا البرنامج وإنجاز المهام.

3- **تقديم مخطط للعمل في التدقيق الداخلي:** بعد تلقي الأمر بالمهمة يتم إعداد مخطط للقيام بعملية التدقيق الداخلي حيث يتم من خلاله تدقيق القوائم المالية، وكذا مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة، بعد التخطيط يتم التدقيق الفعلي للشركة الوطنية للتأمين.

4- **تحديد المخاطر:** يتم خلال القيام بالتدقيق الداخلي تحديد المخاطر، إكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والإحتيال عند الإنتهاء من عملية التدقيق يتم إعداد تقرير المدقق الداخلي.

5- **إعداد التقرير في الشركة الوطنية للتأمين:** يتم إعداد التقارير النهائية لعمليات التدقيق من قبل مديري الفروع و مديري التدقيق للشركة الأم و ذلك من خلال النتائج و التوصيات التي تم التوصل إليها.

و يجب أن يتضمن تقرير المدقق الداخلي العناصر التالية:

6- **حركة التقرير داخل الشركة:** يتم المدققون الداخليين بإعداد تقارير أعمالهم، لترفع إلى مدير الفروع ليقوم بدراستها ومناقشتها معهم، ثم يتم تجميع التقارير الفروع وإعداد تقرير شامل، يتم مناقشته مع المدقق الداخلي للشركة الأم ككل ومع المدير العام، وهذا حسب موضوع عملية التدقيق الداخلي ليتم التطرق خاصة إلى التوصيات التي تم التوصل إليها و مناقشة إمكانيات تطبيقها.

شكل رقم (4-3): تقرير التدقيق الداخلي.

الشركة الوطنية للتأمين saa تيسمسيلت
عملية التدقيق
خطة التقرير
تقييم نظام الرقابة الداخلية و الأخطاء والغش
نتائج
الملخص
تقديم التوصيات

المصدر: ملخص لتقرير التدقيق الداخلي،من الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثاني:نشاط الشركة الوطنية للتأمين

يمكن دراسة الوضعية العامة للشركة الوطنية للتأمين من خلال دراسة تطور كل من رقم الأعمال، محفظة النشاط، التعويضات.

أولا: تدقيق تطور رقم الأعمال

يعتبر تحليل تطور رقم الأعمال أمر ضروري في كل منظمة أعمال، يطلع المدقق الداخلي عليه، ويقوم بإعداد بعض الملاحظات والتوصيات وكذا يقوم بمقارنة تطور في إيرادات نشاطها خلال فترات متعاقبة، وهذا ما يمكن من تفسير تطورها أو تراجع مستوى نشاطها، وفي هذا الإطار تم التركيز على هذا الجانب من خلال دراسة مقارنة رقم الأعمال الوكالة خلال السنتين من 2015-2016.

كما يجب مقارنة الإيرادات مع حجم المدفوعات، والتي تعبر عن خروج السيولة وبالتالي يجب مراقبتها.

ومن خلال الجدول التالي يمكن إبراز التطورات في رقم الأعمال و المدفوعات و تغيراتها خلال السنتين من 2015-**2016.**

جدول رقم (3-3): تطور رقم الأعمال2015-2016

البيان	2015	1016	التغير	نسبة التغير
الإيرادات	10.544.817.104,15	11.649.511.487,70	1.104.694.384,00	%92.83
المدفوعات	2.471.209.437,96	2.648.452.682,92	177.243.245,00	%7.17

المصدر:من إعداد الطالبتين بإعتماد على وثائق المؤسسة (أنظر الملحق رقم2)

الشكل رقم (5-3): تطور الإيرادات و المدفوعات 2015-2016

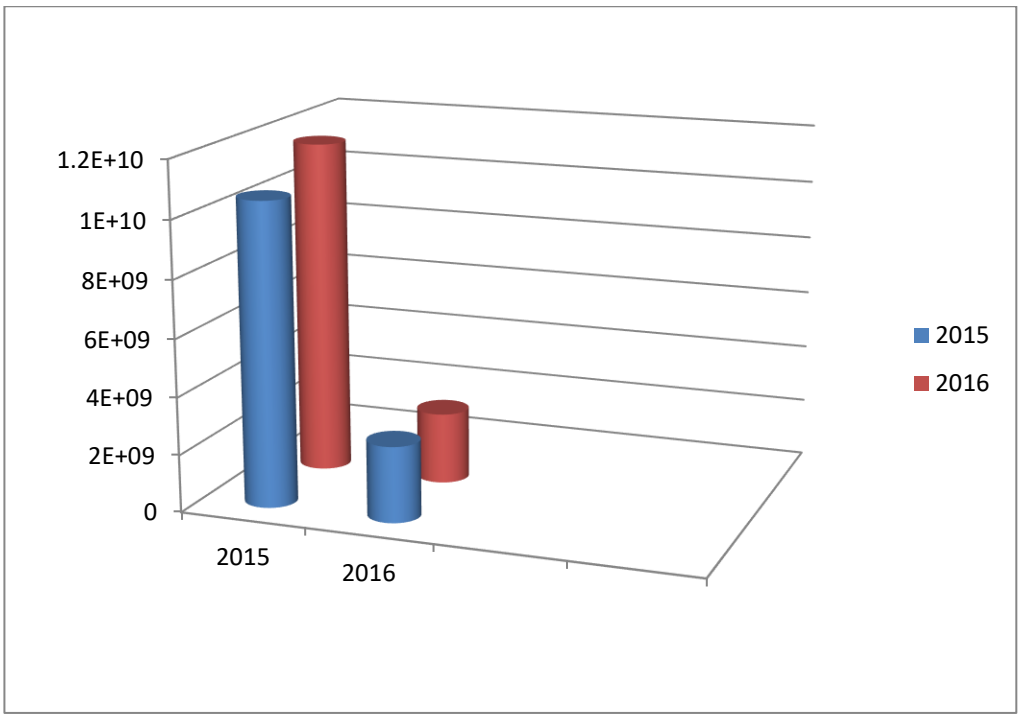

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على الجدول السابق.

ويلاحظ من خلال الشكل أن التغير في حجم الإرادات كان أكبر منه في المدفوعات وإرتفعت المدفوعات خلال سنة 2016 بنسبة 7.17% أكبر مقارنة بعام 2015، وبالتالي إستفادت سنة 2015 من تحقيق فائض في النقدية. أما رقم الأعمال فقد حقق تطور بنسبة 92.83% خلال سنة 2016 منه في سنة 2015 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (6-3): تطور رقم الأعمال لسنة 2015-2016

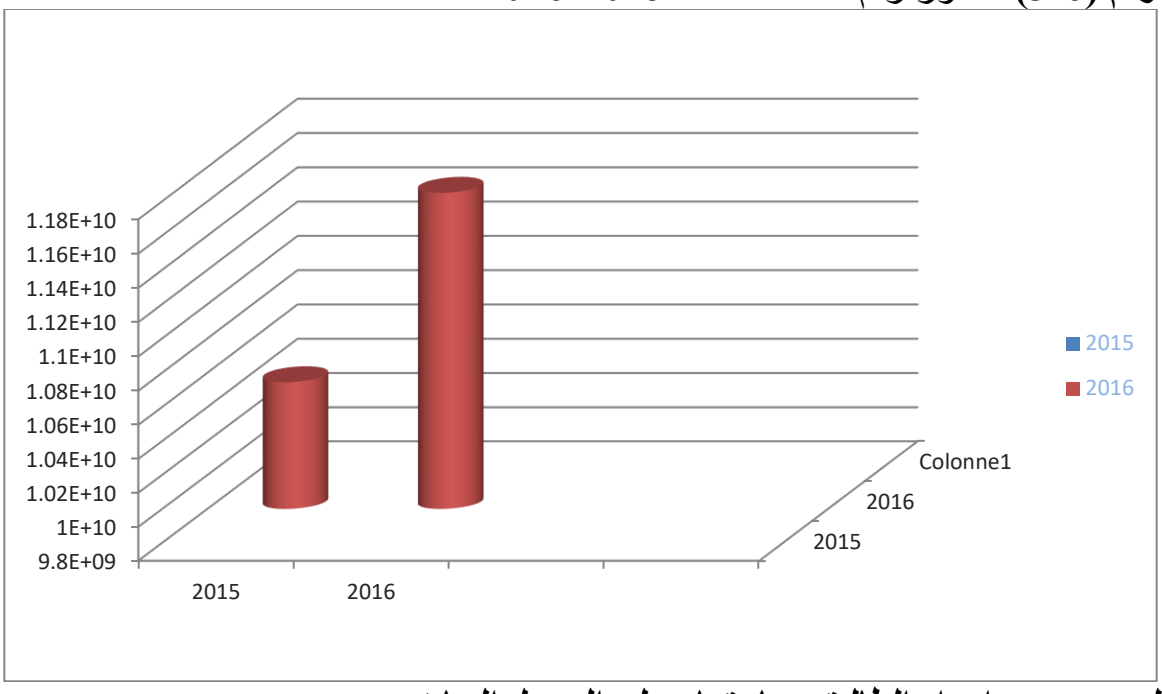

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ إرتفاع في رقم الأعمال الشركة لسنة 2016، مقارنة مع سنة2015، من 10544817104.15 دج، إلى 11649514487.70دج، وهذا ما يؤكد حصة الشركة في سوق التأمين،وهذا الرقم كذلك يستدل به على حجم النشاط الذي تقوم به الشركة في ظل إنفتاح هذا

السوق ووجود منافسين محليين ودوليين، يقدمون مزيج من الخدمات التأمينية مماثلة لما تقدمه الشركة المدروسة في السوق التأمينية الوطنية.

ثانيا: هيكلة محفظة نشاط الشركة خلال 2015

تتكون محفظة النشاط من عدة فروع التأمين التي تمارسها الشركة،وتعتمد الشركة الوطنية للتأمين بالدرجة الأولى على نشاط تأمين السيارات و الخواص المختلفة.

الجدول رقم (4-3): محفظة نشاط الوكالة خلال سنة 2015

نوع التأمين	تأمين السيارات	تأمين الأخطار المختلفة	تأمين الأشخاص
النسبة	% 66.2	%32.6	%1.2

المصدر: التقويم السنوي للشركة 2015

ويمكن توضيح هيكل محفظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

شكل رقم (7-3): هيكل محفظة نشاط الوكالة لسنة 2015

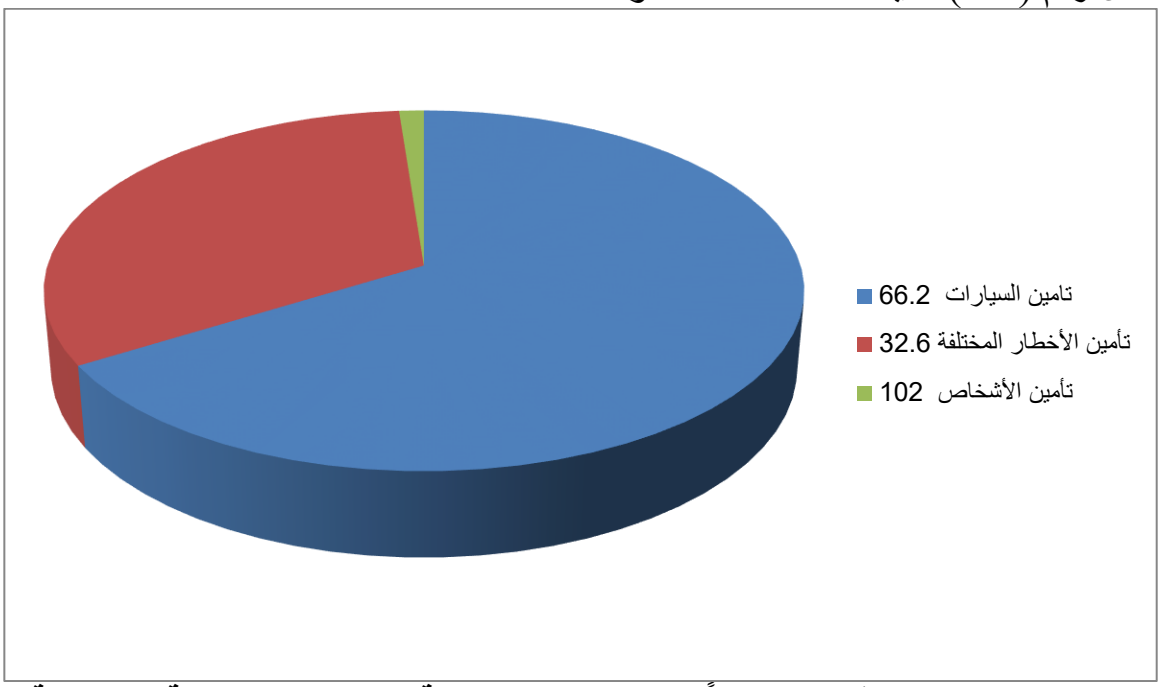

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءاً على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة المحاسبة.

ثالثا: تحليل التعويض في الشركة.

تتمثل الوظيفة الأساسية للتأمين في التعويض المؤمن له إلتزام شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن الخسائر التي لحقت به. في إطار العقد المبرم بينهما، وتظهر أهمية التعويضات كونها من أهم العوامل التي تؤثر على المركز المالي لأي شركة تأمين. ومن خلال هذه الدراسة، وحسب المعلومات المقدمة من الوكالة أمكن الحصول على التعويضات الممنوحة من قبل الوكالة لصالح المأمنين، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016، وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): تطور التعويضات خلال الفترة من 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
حوادث مادية	20400000.00	27200000.00	13000000.00
حوادث جسمانية	2200000.00	1500000.00	1500000.00

أخطار فلاحية	400000.00	16000.00	300000.00
أخطار مختلفة	20000000.00	26000000.00	13000000.00
المجموع	43000000.00	54716000.00	27800000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المحاسبة

ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن التعويضات عرفت تطورا ملحوظا سنة 2015 حيث أخذت نسبة كبيرة من حجم النشاط حيث بلغت نسبة 68.5% وهذا دليل على وجود مخاطر عالية تحيط بالوكالة، وهذا يعود للإرتفاع درجة الأخطار والحوادث.

كما يلاحظ أن التعويضات المقدمة في إطار التعويض عن الحوادث المادية أكبر من باقي المخاطر الأخرى ويلاحظ أن التعويضات عن الحوادث الجسمانية كانت أكبر سنة2014 بنسبة 51.5 % مقارنة بالسنوات الأخرى.

ويلاحظ كذلك أن التعويضات المرتبطة في القطاع الفلاحي هي الأقل خلال السنوات الثلاث وهذا بسبب وقوع ظاهرة الجفاف التي أدت إلى فقدان الشركة بعض المؤمنين لديها.

ومن خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (8-3): الرسم البياني لتطور التعويضات 2014-2016

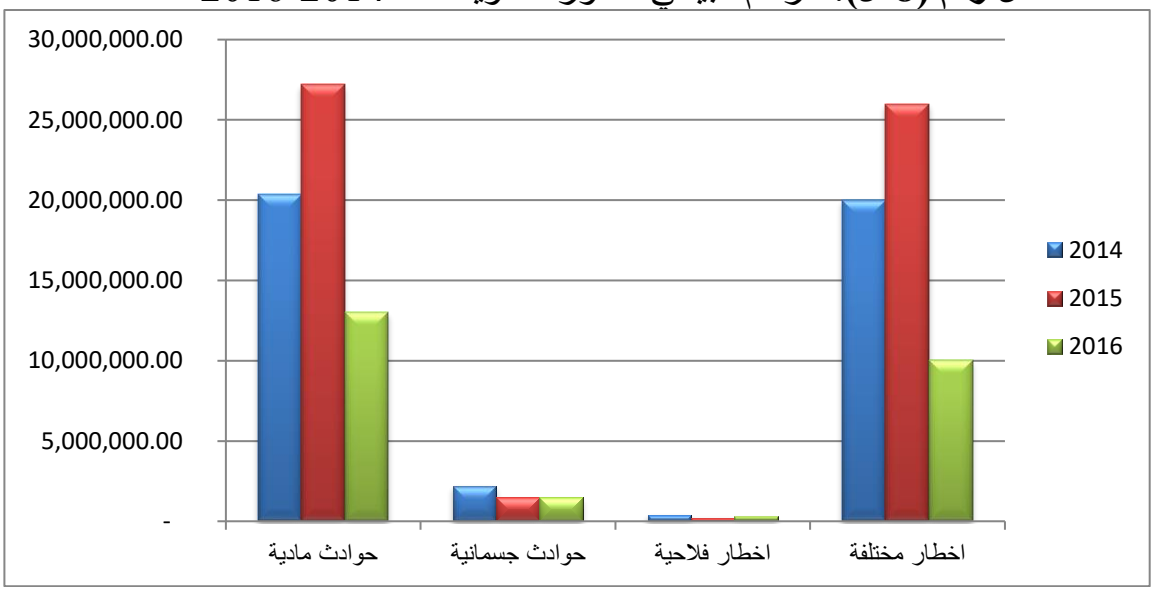

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على الجدول السابق.

و من خلال الرسم البياني يتضح أن التعويضات كانت بنسبة مرتفعة في الحوادث المادية، و التي تضم أخطار (حوادث السيارات ...) و هذا خلال السنوات 2014-2016.

أما لأخطار الفلاحية كانت بنسبة قليلة مقارنة بالحوادث الجسمانية و المادية و الأخطار المختلفة.

المطلب الثالث: المخاطر التي تعرضت لها الشركة والسياسات المنتهجة لمواجهتها.

تعد الشركة الوطنية للتأمين، شركة رائدة في مجال التأمين، وخلال سنوات الدراسة تبين أنها تمارس نشاطها بصفة عادية، بعض المخاطر القليلة التي تعيق نشاطها لكنها سرعان ما تخلصت منها.

أولا: المخاطر التي تعرضت لها الشركة:

من خلال أسئلتنا المطروحة على موظفي ومدير الشركة الوطنية للتأمين ومن خلال دراستنا لنشاط الوكالة تعرفنا على أنواع المخاطر التي تواجهها الشركة وهي:

1- مخاطر مالية ناتجة عن تماطل شركة التأمين في التعويضات: عدم تسديد التعويضات في وقتها، مما يفرض حكم القانون التعويض عن الضرر الناتج عن التأخر في التعويض.
مثال: في سنة 2017 كان مبلغ التعويض للمؤمن له قدره1000000.00 دج ولكنه لم يحصل على أي تعويض خلال تلك السنة، فيقوم المؤمن له بالمطالبة بحقه في التعويض لدى السلطات القضائية، مما يجبر شركة التأمين تعويض المؤمن له في سنة 2017 إضافة إلى زيادة نسبة لمبلغ التعويض لسنة 2018 وبالتالي يصبح مبلغ التعويض قدره 1500000.00 دج، ملزم على الشركة دفعها إضافة إلى دفع المصاريف القضائية، المصاريف البنكية.
2- مخاطر المحفظة الناتجة عن تأمين أخطار مؤكدة الحدوث: هي مخاطر الناتجة عن تأمين الشركة لخطر عمدي مؤكد الوقوع.
مثال: يقوم شخص بتأمين سيارة دون مكابح مع علم الشركة بذلك عند تحقق الخطر فيلتزم على الشركة تأمين بتعويض الشخص.
3- مخاطر مالية ناتجة عن عدم تسجيل الأضرار في حساباتهم المالية الخاصة في المحاسبة:هذه المخاطر تخص مصلحة الحوادث(تمس جميع شركات التأمين).
مثال: في سنة 2017 شخص لديه 1 مليار يلتزم على الشركة التأمين تعويضه، ففي حالة تحقق الخطر المذكور في العقد تقوم شركة التأمين بتسجيل نصف المبلغ، لأن إذا سجلت كامل المبلغ التعويض في ميزانية الديون التي عليها ففي هذه الحالة تقع الشركة التأمين في خسارة، أما في سنة الموالية 2018 يطالب المؤمن له حقه في التعويض من المبلغ المتبقي فهنا الشركة التأمين تتحمل عبء لأن تكاليف إضافية قد تزيد على هذا المبلغ وتكون لصالح الزبون،وبالتالي فهنا الشركة تعاني من الخطر المالي.
4- مخاطر مالية ناتجة عن الأحكام القضائية (المنازعات): وهذه تخص منطق الحكم.
مثال: شخص لديه الحق في التعويض بمبلغ قدره 2000000.00 دج لكنه لم يكتفي بذلك فتوجه إلى القضاء للمطالبة بزيادة التعويض وبالتالي يصبح المبلغ قدره 4000000.00 دج مما يجبر الشركة على دفعه.
5- مخاطر مالية ناتجة عن فقدان رأس مال المؤسسة: إذا كانت الحصيلة السنوية خسائرها أكبر من أرباحها إحتمال فقدان الشركة لرأسمالها، وبالتالي يؤدي إلى غلق المؤسسة لعدم قدرتها على تسديد ديونها.
6- مخاطر مالية ناتجة عن إيداع أموال المؤسسة في البنوك بالبورصة أو مساهمة في شركات آخرى: إيداع مبالغ في بنك مفلس لا توجد به ضمانات أو ترك أموال المؤسسة في حسابات بنكية جارية.
7- مخاطر مالية ناتجة عن إعادة التأمين: تقوم شركة التأمين بإعادة تأمين جزء من الأخطار لدى شركة إعادة التأمين وتتعرض شركة إعادة التأمين لخطر الإفلاس وبالتالي يؤدي هذا إلى إفلاس شركة التأمين.

ومن خلال دراستنا لنشاط الوكالة تعرضت للمخاطر المالية التي أثرت على نشاطها لفترة من الزمن وتمثلت هذه المخاطر فيما يلي:
1- مخاطر مالية: تعرضت الشركة إلى مخاطر مالية سنة 2015 والتي تمثلت في :
- عزوف المؤمنين لهم عن تجديد عقودهم التأمينية مما أدى إلى إنكماش في محفضتها المالية، لكن في سنة 2016 تداركت هذا المشكل بتعويض الفئة الضائعة التي عزفت عن تجديد عقودها بفئة جديدة وذات نوعية جيدة
- نقص المكتتبين.

2- مخاطر السوق: وتمثلت في إرتفاع الأسعار السيارات في السوق مما أدى إلى إنخفاظ العائد لدى شركة التأمين، فأسعار السيارات تتناسب عكسيا مع العائد.

ثانيا: السياسات المنتهجة لمواجهة المخاطر التي تعرضت لها الشركة الوطنية للتأمين.

1- تكوين المخصصات الفنية: تهتم جميع قوانين التأمين في العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزنيتها مخصصات خاصة بعمليات التأمين، وبناءا عليه فإن التكيف المحاسبي للمخصصات التي يتم تكوينها يقتضي بإعتبارها نفقة مستقبلية واجبة الخصم من الإيراد قبل الوصول إلى صافي الدخل.

ونظرا لما جرى الصرف على تسميته في علم المحاسبة بالمخصصات التي يتم تكوينها لمقابلة إلتزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلا فقد تم إطلاق تسمية "المخصصات الفنية" على المخصصات في شركة التأمين وفيما يتعلق بالمخصصات الفنية فإنها تدرج تحت القسم الرياضي.

مع العلم أن شركة SAA شركة تختص بالتأمين على الأخطار المختلفة ما عدا التأمين على الحياة والذي يمارسه الفرع SAPS التابع للشركة الأم SAA.

ففي تأمينات الممتلكات والمسؤليات بتعين تكوين المخصصات التالية:

- مخصص الأخطار السارية.
- مخصص التعويضات تحت التسوية آخر العام.
- مخصص تقلبات عكسية.

والمخصصات الفنية تعتبر إلتزامات على شركة التأمين وهي حق من حقوق المساهمين وتعمل على تمكين الشركة التأمين من مواجهة إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم، بالإضافة إلى أن تكوين هذه المخصصات يتماشى مع المبادئ المحاسبية المعمول بها ومنها مبدأ الحيطة والحذر و أسس القياس المحاسبي

1- 1- مخصص الأخطار السارية: تنشأ عادة وثائق التأمين التي تصدرها الشركة في أوقات مختلفة خلال السنة المالية الجارية، فبعضها يصدر خلال الشهر الأول والبعض في الشهر الثاني ...إلخ مما يتضح أن الأقساط السنوية التي تقبضها الشركة لا تعود جمعيها إلى السنة المالية الحالية بل يعود قسم منها إلى السنة التالية. ويتم تكوين هذا المخصص لمقابلة إلتزامات الشركة من عمليات التأمين قبل إنتهاء السنة المالية والتي مازالت سارية بعد إنتهائها.

فإن تم التعاقد مثلا في 2015/08/01 فإنه سيدفع القسط في هذا التاريخ، وهو بداية التعاقد والسنة المالية تنتهي في 2015/12/31 وبذلك سيدفع مقدار 04 شهور والباقي بمقدار 08 شهور من قيمة القسط المدفوع مقدما أو غير المكتسب وذلك في تاريخ عمل القوائم المالية في 2015/12/31 ، لذا جرت العادة في شركات التأمين على تكوين مخصص يطلق عليه مخصص الأخطار السارية الخاص بهذا الجزء من القسط المدفوع مقدما،ويستخدم هذا المخصص مستقبلا لتغطية الأخطار السارية أو يسترده المؤمن له في حالة رغبته في إلغاء العقد مع شركة التأمين.

بالإضافة إلى أنه توجد عدة طرق لتكوين هذا المخصص تختلف في دقتها وأهميتها حسب نوع التأمين وحجم العمليات التأمينية وهذه الطرق هي:

1-1- الطريقة الإنفرادية: هنا يتم تكوين المخصص لكل عقد على حده حيث يحدد تاريخ التعاقد وتاريخ إنتهاء الوثيقة.ثم يقسم القسط إلى قسمين نسبة المدة الباقية على نهاية السنة المالية إلى المدة التي تقع في السنة المالية التالية وتحجز مايخص العام التالي كمخصص لهذه الوثيقة، وبتجميع المخصصات لكل الوثائق ينتج المخصص الإجمالي لكل الوثائق، تصلح الشركات التأمينية الصغيرة.

2-1- الطريقة النصف السنوية: تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية يتم إبرامها في يوم واحد منتصف العام لذلك تجمع الأقساط الصافية لجميع الوثائق ويعتبر نصفها يخص هذا العام والنصف الآخر يخص العام التالي، وبذلك يكون المخصص لجميع العقود بنسبة 50% من مجموع صافي العقود، لكن هذه الطريقة قد لا تعطي النتائج الدقيقة في حالة عدم تحقق القرض السابق،ولكنها طريقة سهلة وعملية ولا تتطلب إجراءات مطولة.

3-1- طريقة الإثنى عشر: في هذه الطريقة يفترض أن العقود تمت في أول الشهر أو في آخر الشهر في كل سنة،ويتم تجميع صافي الأقساط لكل شهر للعقود السنوية وتكوين المخصص بالطريقة التالية:

نفرض أن العقود تتم في أول كل شهر، فالعقد الذي يبدأ في 01/01 من شهر جانفي لايتم تكوين مخصص للعام القادم لأنه ينتهي في 12/31 من نفس العام فلا يوجد أقساط تخص السنة التالية.

والعقود التي بدأت في شهر فيفري يتم تكوين مخصص عنها بنسبة 12/01 من صافي الأقساط، وهذا بالنسبة لبقية العقود التي تخص السنة المالية.

أما إذا إفترضنا أن العقود تتم في نهاية كل شهر فيتم تكوين المخصص بالطريقة التالية 12/01 من شهر جانفي،12/02 من شهر فيفري....12/12 من أقساط ديسمبر.

4-1-الطريقة الأربعة والعشرينية: في هذه الطريقة يفترض أن العقود السنوية التي تتم في أي شهر تتم في منتصفه،أي أن العقود شهر جانفي وعقود شهر فيفري تتم في منتصفه وهكذا حتى نهاية السنة، ولذلك فعن العقود التي تمت في شهر جانفي يكون عنها مخصص للعام التالي بنسبة ½ شهر إلى 12 شهر أي نسبة 24/01 أما بالنسبة لشهر فيفري فإن النسبة هي 24/03 من صافي أقساط الشهر، وهذا بالنسبة لبقية الشهور، ويلاحظ أن المخصص يتم تكوينه بالجزء الذي لا يخص العام الذي تم فيه التعاقد، أي بالأقساط المقدمة التي لاتخص العام. ويتكون المخصص بهذه الطريقة عن طريقة جميع المخصصات الشهرية كما يلي:

24/01 من شهر من جانفي + 24/03 من شهر فيفري + 24/05 من مارس +.....+ 24/23 من شهر ديسمبر. وتعتبر هذه الطريقة أدق الطرق، حيث كلما قلت الفترة التي يتم من خلالها تحصيل الأقساط كلما كانت الطريقة أدق وتعطي نتائج أفضل.

1-2- مخصص التعويضات تحت التسوية: تنشأ الحاجة إلى تكوين مخصصات التعويضات بسبب وجود فاصل بين تاريخ تحديد الخطر ونشوء الحق في التعويض من الجانب، والتاريخ الذي يتم فيه التسوية المطالبات ودفع التعويض فعلا من جانب آخر ويتم تكوين هذا المخصص سواء في التأمينات الحياة، أو في التأمينات العامة وهو حق من حقوق حملة الوثائق، في التأمينات العامة يسمى مخصص التعويضات تحت التسوية.

1-3- مخصص التقلبات العكسية: يتم تكوين هذا المخصص وفق للمعايير المحاسبية لشركات التأمين ويتم إستخدامه لكل فرع من فروع التأمينات والممتلكات والمسؤوليات وفق ما يلي:

يجنب من حساب إيراد ومصروفات كل فرع من فروع التأمينات الممتلكات والمسؤوليات ما يلي:

- ما يعادل 75 %من أقساط الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب التخريب.
- نسبة من الأقساط تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التي تم على أساسها إحتساب أسعار التأمينات كل فرع على حدى وبين ومعدلات الخسائر الفعلية المحققة وبما لا يتجاوز 50% من فائض نشاط التأميني للفرع قبل إحتساب هذا المخصص.
- لا يتم تكون هذا المخصص في الفروع التي تزيد معدل الخسائر الفعلية 100%

- يجوز إستخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخسائر الفعلية عن العام بقيمته 20 %من معدل الخسائر وذلك نجد أقصى 20 % من رصيد المخصص المكون في الفرع في بداية السنة المالية.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الشركة الوطنية للتأمين أنها تعرضت لمختلف المخاطر المالية، مما يؤثر سلبا على الدور التسييري للشركة الذي يؤدي بها إلى الفشل أو العسر المالي، ولذا على المسيرين في شركة التأمين أن يقوموا بالتقليل والتحكم في هذه المخاطر، مما يؤدي إلى تقييم الأداء المالي ككل وتحديد موقفها في سوق التأمين.

ومن خلال المعلومات المتحصل عليها من رئيس الوكالة توصلنا إلى ما يلي:

- الوكالة تطرح عدة منتجات متنوعة ومختلف في السوق بغية إستقطاب عدد كبير من الزبائن، ومنافسة شركات آخرى.
- يعتبر تأمين السيارت الفرع الأساسي في الوكالة وهذا بإعتباره أول نشاط للشركة منذ تأسيسها .
- تلعب المخصصات الفنية دورا هاما في رفع الكفاءة وقدرة الشركة على الوفاء بإلتزامتها.
- الوكالة تطمح في المستقبل القريب إلى تنويع محفضتها.

خاتمة

لقد نشأ التدقيق بنشوء الإنسانية وتطور بتطورها، فأصبح يمثل عملية فحص المستندات ودفاتر المؤسسة بغية التحقق من صحة العمليات وإبداء رأي فني محايد وكنتيجة للأهمية الفائقة التي وصل إليها التدقيق فقد تفرع لعدة أنواع تختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر للتدقيق إليه خلاله.

وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولى أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي حيث أنه وظيفة مستقلة داخل المؤسسة يقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة، وتقديم النصح والإرشاد للمؤسسة وحمايتها من الغش والإختلاس والسرقة.ويعتمد المدقق الداخلي في أداء عمله على مجموعة من المعايير الدولية أقراها معهد المدققين الداخليين، ولكي يصل المدقق إلى الموفق الذي يكون فيه قادرا على إبداء رأيه، فإنه يجب عليه الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد هذا الرأي، حيث يجب أن تتصف هذه الأدلة بالكفاية الملائمة والموضوعية.

ويعمل التدقيق الداخلي تقييم عملية إدارة المخاطر والتعامل معها تعتبر أمر مهما جدا لنجاح وإستمرار المؤسسة، وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا حيويا وهاما بحيث تقوم على حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث والنتائج التي يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهداف وإستراتيجيات المؤسسة.

وتلجأ المؤسسات عادة لوسائل متنوعة لتقليل التعامل مع المخاطر التي تواجهها مثل نظم الرقابة الداخلية،ويمكن دور المدقق الداخلي في ثلاثة مناطق رئسية وهي مساعدة المداراء في تقييم المخاطر ومساعدتهم في كيفية الإستجابة والتعامل مع هذه المخاطر.

نتائج إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم إقتراحها في بداية هذا البحث،فقد تم التوصل إلى نتائج حولها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لبحثنا كما يلي:

الفرضية الرئيسية: يتمحور دور التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة في تقييم المخاطر وكيفية الإستجابة والتعامل مع هذه المخاطر .

الفرضية الأولى: يتيح التدقيق الداخلي بمفهومه وآليات تطبيقه ومعاييره الدولية، فرص للمؤسسة لغرض تفعيل نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بطريقة علمية صحيحة من خلال تبين المفاهيم الأساسية له تم تأكيدها ويتجلى ذلك من خلال مجموعة الوسائل والقوانين التي تطبقها المؤسسة المالية والإدارية لتفعيل وظيفة التدقيق الداخلي، ومن خلال الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر في الشركة ومراقبة فعالية ذلك ، وقدرته على تحسين أداء المؤسسة.

الفرضية الثانية: يرتبط تقليل المخاطر بالقيام بعملية التدقيق الداخلي والتي تكون لها أهمية كبيرة في ذلك تم تأكيدها فبعد قيام الشركة بالتدقيق الداخلي في مختلف الوظائف التي تؤديها، تعمل على تقليل من العمليات التي تعني المسار الصحيح لعمليات التنفيذ في الإدارة والشركة وذلك تتنبأ بالأخطار قبل وقوعها، وبالتالي تلاقيها قبل حدوثها.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ومدى إدراك المؤسسة لتطبيقها وسعي لتقليل من المخاطر تم تأكيدها يتجلى ذلك من خلال إدراك المؤسسة وإعطائه الأهمية والمكانة اللازمة له، يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر ويرتكز عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة.

أهم النتائج:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر و كذلك محاولة تبيين دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إدراك العديد من ذوي الإهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين منهم والأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- الدور الكبير الذي يلعبه إصدار المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على بيئة الأعمال، والذي إنعكس على أراء التدقيق الداخلي، إضافة إلى الفحص والتقييم و التأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الموضوعية والإستشارية.
- تحديد الشركة للمخاطر التي يمكن أن تواجه مصالحها وتقييمها ومعالجتها.

الإقتراحات:

من خلال بحثنا هذا نكون قد تطرقنا إلى موضوع التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الشركة من جوانب معينة، ومن أجل تجسيد الدور الفعلي والحقيقي للتدقيق الداخلي لشركات التأمين، لابد من الأخذ بعين الإعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لإدارة المخاطر من أجل تفعيل دور التدقيق الداخلي فيها ومن هنا توصلنا لإقتراحات التالية والتي من شأنها أن تساهم في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الشركة لا بد من:

- ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية، بصفة مستمرة وهذا فيما يخص إدارة المخاطر ودور التدقيق فيها.
- تكوين الموظفين في مجال إدارة المخاطر وتزويدهم بالمعلومات المستجدة و المتعلقة بالمخاطر بإنتظام.
- بناء علاقات بين العملاء و شركة التأمين.
- محاولة الموازنة في الحصيلة السنوية لتقليل الخسائر.
- العمل على إنشاء إدارة المخاطر في الوكالة.
- إنتقاء طرق جيدة وصحيحة لمواجهة هذه المخاطر.
- تكوين وتأهيل العمال وإقامة مراقبة دورية لممتلكات المؤسسة.
- الإستعانة بخبراء ذوي كفاءات عالية.

- العمل على إستمرارية تدعيم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

الآفاق:

يعتبر موضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطرالشركة ذو أهمية بالغة بالنسبة لشركات التأمين وهذا ما يجعل ضرورة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل منع حدوث مثل هذه المخاطر وإقتراح حلول اللازمة لمواجهتها والتي يقوم بها المدقق الداخلي، ومنه نجد أن هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى، لذا إرتئينا طرح بعض المواضيع التي ممكن أن تكمل هذا العمل نذكر منها:

- التدقيق الداخلي كإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة.
- دور التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات.
- دور التدقيق الداخلي في إكتشاف وضع التحليل المالي على مستوى المؤسسات المالية.